جامعة آل البيت
Al al-Bayt University

جامعة آل البيت

كلية ادارة المال والاعمال

تخصص تمويل ومصارف

القروض المجمعة وأثرها على أرباح المصارف التجارية الأردنية

(2013 – 2000)

Syndicated Loans and its Impact on Jordanian Commercial Banks Profits (2000 – 2013)

إعداد الطالب:

هاني عماد عبد الرحمن صلاح

(1220503004)

إشراف:

الدكتور جمعة محمود عباد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة   الماجستير في.
التمويل والمصارف كلية ادارة المال والاعمال...في جامعة آل البيت

الفصل الصيفي /2015

تفويض

أنـــا الطالـــب **هــــاني عمــــاد عبــــد الــــرحمن صــــلاح**، افــوض جامعــة أل البيـــت بتزويـــد نســـخ مـــن رســـالتي للمكتبـــات او المؤسســـات او الهيئـــات او الاشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: /   /2015

اقرار والتزام بقوانين جامعة أل البيت وانظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: **هاني عماد عبدالرحمن صلاح**

الرقم الجامعي: 1220503004

التخصص:**تمويل ومصارف**

الكلية: **ادارة المال والاعمال**

أعلـــن بـــأنني التزمـــت بقـــوانين جامعـــة ال البيـــت وانظمتهـــا وتعليماتهـــا واقراراتهـــا الســـارية المفعـــول المتعلقـــة باعـــداد رســـائل الماجســـتير والدكتوراه عندما قمت شخصيا باعداد رسالتي التالية:

أثر التأجير التمويلي في ربحية البنوك التجارية والاسلامية الاردنية

وذلـــك بمـــا ينســـجم مـــع الامانـــة العلميـــة المتعـــارف عليهـــا فـــي كتابـــة الرســـائل والاطـــاريح العلميـــة. كمـــا اننـــي اعلـــن بـــأن رســـالتي هـــذه غيـــر منقولـــة او مســـتلة مـــن رســـائل او اطـــاريح او كتـــب او ابحـــاث او اي منشـــورات علميـــة تـــم نشـــرها او تخزينهـــا فـــي اي وســـيلة اعلاميـــة، وتأسيســـا علـــى مـــا تقـــدم فـــانني اتحمـــل المســـؤولية بأنواعهـــا كافـــة فيمـــا لـــو تبـــين غيـــر ذلـــك بمـــا فيـــه حـــق مجلـــس العمـــداء فـــي جامعـــة أل البيـــت بالغـــاء قـــرار منحـــي الدرجـــة العلميـــة التـــي حصـــلت عليهـــا وســـحب شـــهادة التخـــرج منـــي بعـــد صـــدورها دون ان يكـــون لـــي حـــق فـــي الـــتظلم او الاعتـــراض او الطعـــن بـــأي صـــورة كانـــت فـــي القـــرار الصـــادر عـــن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:....................... التاريخ / /2015

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

القروض المجمعة وأثرها على أرباح المصارف التجارية الأردنية

(2013 – 2000)

Syndicated Loans and its Impact on Jordanian Commercial Banks Profits (2000 – 2013)

وأجيزت بتاريخ: / /2015

إعـــداد

هاني عماد عبد الرحمن صلاح

اسـم المشـرف

الدكتور جمعة محمود عباد

أعضاء لجنة المناقشـة		التوقيـــع
الدكتور جمعة محمود عباد	المشرف	
الدكتور غازي الرقيبات	عضوا	
الدكتور غيث العيطان	عضوا	
الاستاذ الدكتور محمد العجلوني	عضوا	

الإهـــداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب ...إلى من كُلت أناملـه ليقدم لنـا لحظـة سعادة ...إلـى مـن حصـد الأشـواك عن دربـي ليمّهد لـي طريـق العلـم ...إلـى القلـب الكبيـر ... والـدي العزيـز ...إلى مـن ارضـعتنـي الحب والحنـان ...إلى رمـز الحـب و بلسم الشّفاء ...إلـى القلب الناصع البياض ...أُمي الحبيبة ...إلى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئـة إلـى ريـاحين حياتي (إخوتي) ...

الآن تفتح الأشرعة وترتفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع هو بحر الحياة وفـي هذه الظلمة لا يضيئ إّلا قنديل الذكريات .. ذكريات الأخّوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني ...... أصدقائي

الشكر والتقدير

الشكر الى رب العالمين أولا ... الذي وضعني على الصراط المستقيم وتوج هذا العقل وسقاه بماء العلوم . الى من ساندونا في مسيرة الدراسة وحققوا ما رجوته من أمل الى أساتذتنا الكرام جميعاً ، وأخص بالذكر الدكتور جمعة محمود عباد على كل ما قدمته لنا من توجيه وارشاد كان ثمرته هذا البحث فله منا كل التقدير والامتنان .

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

قائمة الملاحق

الملخص

القروض المجمعة وأثرها على أرباح المصارف التجارية الأردنية

هاني عماد عبد الرحمن صلاح

إشراف: الدكتور / جمعة محمود عباد

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اثر القروض المجمعة على ربحية البنوك والقروض المتعثرة في المصارف التجارية الاردنية , وكما هدفت هذه الدراسة لبيان العقبات التي تواجه البنوك والمقترضين وتكونت عينة الدراسة 25% من المصارف التجارية الاردنية متمثله في البنك العربي ، بنك القاهرة عمان ، بنك الاسكان ، البنك الاردني الكويتي من اصل 16 مؤسسة مصرفية , وتوصلت الدراسة ان القروض المجمعة تعتبر مصدر تمويلي كبير وخاصة للمشاريع الخاصة .ان القروض المجمعة و الارباح والقروض المتعثره للمصارف التجارية الاردنية جاءت غير ساكنه كا متغيرات مما اظهرت انها متغيرات متكاملة بدرجة الاولى وان العلاقة بينهما علاقة متوازنه طويلة الاجل . وهناك اثر للقروض المجمعة على كل من : ارباح المصارف التجارية , والقروض المتعثرة .

وأن القروض المجمعة كمتغيرا مستقلا له أثر ذو دلالة احصائية على المتغير التابع ارباح المصارف التجارية ، وهذه دلالة على أن القروض المجمعة لها اعتبار كبير لدى البنوك التجارية ما لها من دور فعال في رفع مستوى الارباح في المصارف التجارية الاردنية .

كما اقتراحت الدراسة أن الواقع الاقتصاد الاردني بقطاعاته وشركاته المختلفة أن نقرَّ بأن تنمية سوق القروض المجمعة في الاردن تحت رقابة وإشراف البنك المركزي يمكن أن يعزز مشاركة القطاع المصرفي في تمويل مشاريع البنية التحتية للدولة والمشاريع الصناعية وشركات القطاع العام الخاسرة .

ABSTRACT

Consolidated Loans and their Impact on Jordanian Commercial Banks' Profits

Student preparation: Hani Imad Abdul Rahman Salah

Supervised by: Dr. / Juma Mahmoud Abbad

Al Bait University 2015

This study aimed to identify the impact of the consolidated loans on the profitability of banks' non-performing loans in the Jordanian commercial banks, Also it aimed to demonstrate the obstacles faced by banks and borrowers. The study sample consisted of 25% of the commercial banks of Jordan represented by the Arab Bank, Cairo Amman Bank, Jordan Kuwait Bank; out of 16 banking institutions, The purpose of this study sample mentioned to provide the necessary information For The study found that the pooled loans are considered large funding source, especially for special projects. The syndicated loan and the profit and non-performing loans Jordanian commercial banks came Ka is static variables, which showed it integrated variables of the first degree and that the relationship between the two long-term balanced relationship. There is a trace of the loans pooled on each of: Commercial banks' profits, and non-performing loans.

And that the loans bundled independent him with a statistically significant effect on the dependent variable Commercial banks' profits, and the indication that the loans bundled her big consideration with commercial banks of their active role in raising the profits of commercial banks in the Jordanian level.

The study also GET fact that the Jordanian economy and its various acknowledge that syndicated loan market development in Jordan under the control and supervision of the Central Bank could enhance the participation of the banking sector in financing the country's infrastructure and industrial projects and public sector companies loss-making projects.

الفصل الاول

الاطار العام للدراسة

المقدمة:

تلعب البنوك في العصر الحديث دوراً أساسياً في تنمية وتمويل الاقتصاد بقطاعاته المتنوعة من خلال الوظائف والعمليات التي يقوم بها والتي من أهمها العمل كوسيط بين المستثمرين والمدخرين، ويعتبر الائتمان من أهم الأنشطة المصرفية لأنه يعتبر من أهم مقومات النشاط الاقتصادي، وإن من أهم مؤشرات كفاءة البنك بشكل عام هي مقدرته على توظيف الأموال المتوفرة لديه في نطاق الائتمان وأوجه التوظيف الأخرى بشكل كفؤ مع مراعاة نوعية وجودة الائتمان .

وعلى الرغم من توسع أعمال البنوك وتنوع ما تقدمه من منتجات مصرفيه (خدمات) إلا أن الوظيفة الائتمانية المتمثلة في منح القروض لا تزال تحتل المرتبة الأولى ضمن أساسيات عمل البنوك فمن خلال هذه الوظيفة يمكن للبنك أن يجسد الدور الرئيسي الذي تأسس عليه بنيان العمل المصرفي منذ زمن بعيد والمتمثل بدور البنك كوسيط مالي بين المدخرين (كأصحاب رؤوس الأموال) وبين المستثمرين (كمضاربين لهذه الأموال) وهذا ما يجعل عوائد النشاط الائتماني تشكل النسبة الرئيسية من مجموع ما يحصل عليه المصرف من إيرادات أنشطته الأخرى (عبدالمطلب ،2005) .

وفي سياق سعي البنوك لتحجيم مخاطر الائتمان ظهر أسلوب منح القروض المجمعة (قروض التجمع البنكي) كأحد الأدوات الائتمانية لتلبية الحاجات التمويلية للمقترضين وعلى وجه الخصوص الاحتياجات التمويلية ذات الحجم الكبير وتوزيع مخاطرها العالية بذات الوقت (A P Faure, 2013)

ومن هنا جاءت هذه الدراسة في التعرف على القروض المجمعة مفهومها وأهميتها وأثرها على أرباح البنوك التجارية الأردنية من جهة أخرى على المخاطر المتمثلة بالقروض المتعثرة.

مشكلة الدراسة وعناصرها :

أن رؤية البنوك في الدور الذي تعلبة القروض المجمعة في زيادة التنمية والاستثمار في أي دولة وهو الاساس في بناء قاعدة معرفية حول أثر القروض المجمعة (قروض التجمع البنكي) وتأثير هذا النوع من القروض على أرباح ومخاطر البنوك التجارية الأردنية (لا سيّما تلك المتمثلة بالقروض المتعثرة) ،ولكن هذا الاثر هل له وجود هنا في الاردن ومن هنا تتبلور مشكلة الدراسة في الاجابة على التساؤلات التالية :

أولاً – هل يوجد أثر للقروض المجمعة على ربحية البنوك التجارية الأردنية ؟؟

ثانياً – هل يوجد أثر للقروض المجمعة على مخاطر البنوك التجارية الأردنية (المتعلقة بالقروض المتعثرة)؟؟

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب، يمكن تجسيدها من خلال التالي :

أولا : قلة الدراسات باللغة العربية (حسب علم الباحث) التي تناولت موضوع القروض المجمعة (قروض التجمع البنكي) بشكل رئيسي ، ويرجع ذلك لحداثة العهد بتجربة القروض المجمّعة على صعيد الاقتصاد العربي عامة والاقتصاد الأردني خاصة .

ثانيا : معرفة أهمية قروض التجمع البنكي ودورها وتأثيرها على أرباح المصارف التجارية الأردنية .

فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسية الأولى : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقروض المجمعة على أرباح المصارف التجارية الأردنية .

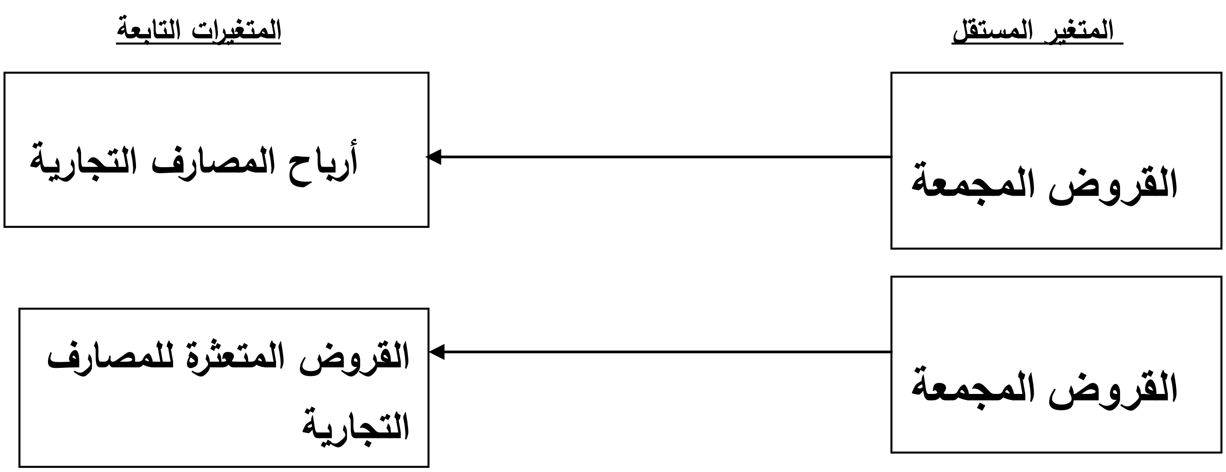
الفرضية الرئيسية الثانية : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقروض المجمعة على القروض المتعثرة للمصارف التجارية الأردنية .

نموذج الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة تم بناء الشكل الذي يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة على النحو التالي :

الشكل رقم (1)

نموذج الدراسة



التعريفات الإجرائية:

القروض المجمعة (قروض التجمع البنكي): هي قروض كبيرة القيمة نسبيا تنظم لصالح مقترض معين، بمشاركة بين مجموعة من المصارف والمؤسسات المالية المقرضة، وذلك إما لوجود قيود تسليفية على المصرف أو لتوزيع المخاطر. (عقل، 2012)

ربحية المصارف (أرباح البنوك) : مقدار الزيادة في صافي موجودات المصرف الناتج عن حيازة موجودات زادت قيمتها خلال الفترة الزمنية التي تمثلها قائمة الدخل أو الناتج عن تحويلات فعلية تبادلية مشروعة من عمليات عرضية، ما عدا التحويلات التي تجري بين المصرف وأصحاب حقوق حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها أو التي تجري بين المصرف وأصحاب حقوق الملكية. (القره داغي، 2009)

القروض المتعثرة : القروض التي لا يقوم المقترض بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه، مع مماطلة المقترض في تزويد البنك بالبيانات والمستندات المطلوبة. (حهجاني ، 2006).

الفصل الثانـــي

الاطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الاول : البنوك التجارية

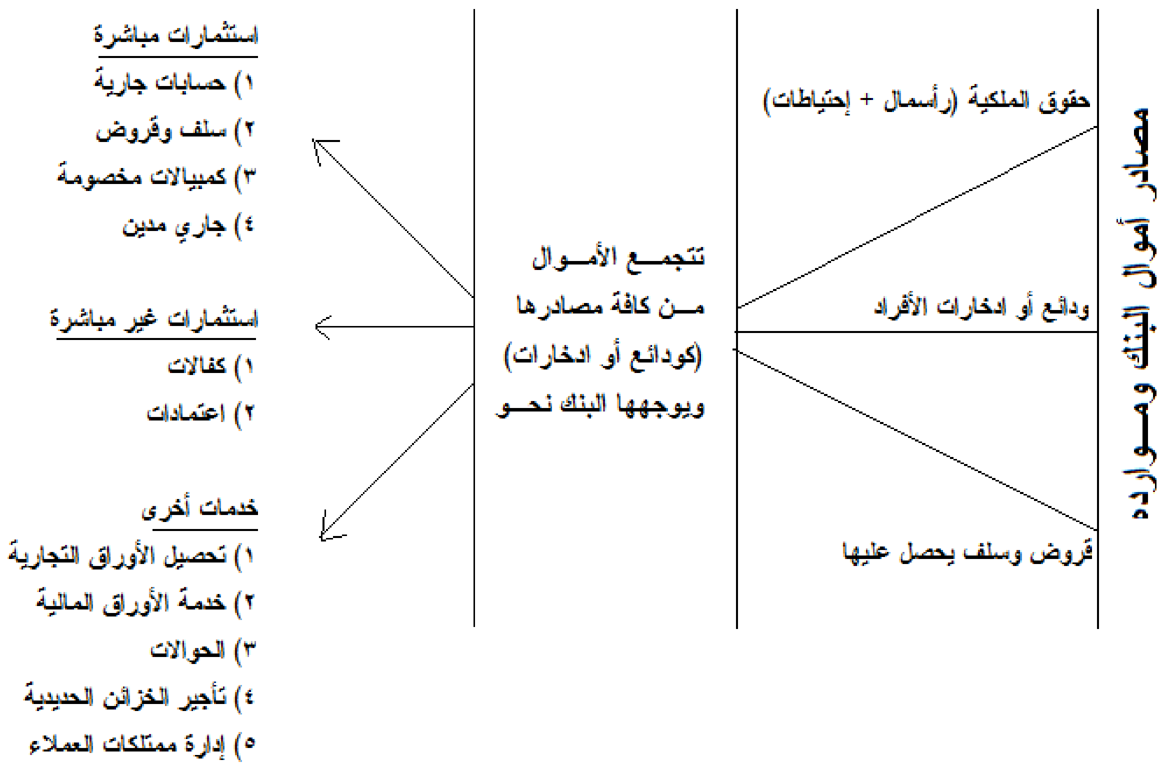
البنوك نشاطاتها أنواعها وضماناتها المرتبطة بالقروض

يتلخص نشاط أي بنك تجاري في جمع الادخارات (الودائع) من الأفراد ثم توجيهها في معظمها نحو الاستثمار ولأداء خدمات مصرفية أخرى (يتضح ذلك في الشكل رقم2 في الصفحة التالية)، علما بأنه من المفيد إضافة الملاحظات الاتية من اجل استكمال الصورة عن طبيعة نشاط البنوك التجارية (النمري، 1981) :

1. إن رأس المال يمثل نسبة بسيطة إلى إجمالي موارد البنك وانه كلما ازدادت نسبة الودائع لدى بنك ما كلما عكس ذلك زيادة الثقة فيه وبالتالي زيادة معدل أرباحه .
2. لا يستطيع البنك استثمار الأموال المودعة لديه بالكامل .
3. لا يمكن الفصل تماما في الحياة العملية بين الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة كما ان الاستثمارات الغير مباشرة قد تكون بدورها سببا في توفير موارد للبنك كما نلاحظ ذلك في التأمينات التي تأخذها البنوك على الكفالات والاعتمادات المستندية .
4. إن البنوك وبحكم طبيعة عملها تستطيع أن تخلق الودائع أو ما يسمى بالنقود المصرفية .
5. تعمل البنوك على تطوير وتوسيع أعمالها وخدماتها باستمرار إضافة إلى ما تم توضيحه في الشكل التالي .

شكل (2)

مصادر أموال البنوك المختلفة



المصدر : (عبدالمطلب ،2002)

وان هذه الدراسة التطبيقية ستشمل تفاصيل النشاط المصرفي ألإقراضي (ما يخص القروض المجمعة) , على ان يسبق ذلك دراسة واستعراض الجوانب الإدارية والقانونية والاقتصادية المختلفة ذات العلاقة.

أنواع البنوك (اعطيت البنوك التجارية تعاريف عديدة نذكر بعضها فيما يلي):

* **التعريف الاول:** تعرف البنوك التجارية على انها منشأة او شركة مالية يقوم بها الافرد بيداع الاموال تحت الطلب والأجل ، حيث يستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات وتقديم القروض بقصد الربح (بوذياب، سليمان، 1996).

***التعريف الثاني:** هي المؤسسات التي تقبل الودائع عند عملية الطلب او لأجل محدد، وتزاول عملية التمويل الداخلي او الخارجي وتقديم الخدمات بما يحقق اهداف التنمية ودعم الاقتصاد القومي (حنفي، عبدالغفار، 2000).

***التعريف الثالث:** يعرف قانون النقد والقروض في المادة (114) البنوك التجارية على انها افراد مهمتهم الاساسية اجراء العمليات الموضحة في المادة رقم 110 الى 113، من هذا القانون ،حيث تتضمن هذه المواد وصف الاعمال التي كلفت بها البنوك ،وتتضمن ما يلي:

1- العمل على جمع المدخرات من الجمهور

2- تقديم القروض

3-تسهيل وتوفير عملية الدفع ووضعها تحت تصرف الزبائن (قانون النقد والقروض، 90-10).

دور البنوك المقرضة في القروض المشتركة

تنقسم البنوك المشاركة في القروض إلى عدة فئات:

1 . المصرف الرائد (المدير الأول) Lead Manager.

2 . المدير Manager.

3 . المدير المشارك Co – Manager

4 . المشاركين العاديون Participants

5 . الوكيل Agent Bank.

تـتم عمليـة الاعـلان عـن الهياكـل التنظيميـة والقانونيـة للبنـوك المشـتركة فـي الصـحف اليوميـة والمالية.(Ferreira & Matos,2012)

1 . المصرف الرائد أو المدير الأول (Lead Manager)

هـو البنـك الـذي يحمـل تفويضـاً بتنظـيم القـرض مـن قبـل المقتـرض (Mandate) وقـد يكـون هنـاك أكثـر مـن مـدير رئيسـي واحـد للقـرض (يعتمـد ذلـك علـى حجـم القـرض)، ومـن أهـم واجبـات المـدير الأول:

1 . البحث عن القرض (Sourcing the Loan).

2 . وضع الشروط المناسبة للقرض (Structuring the Loan).

3 . تسويق القرض (Selling the Loan).

الخطوة الأولى في عملية تسويق القرض هي تحضير صحيفة الشروط (Term sheet) والتي هي عبارة عن ملخص لشروط القرض وطريقة توزيع العمولات بالإضافة لبعض المعلومات عن المقترض؛ أما الخطوة الثانية فهي تكوين مجموعة الإدارة خاصة بالنسبة للقروض الكبيرة التي تنظم على أساس التعهد بالتغطية. (Ferreira & Matos,2012)

يتحدد عدد البنوك التي سيتم دعوتها للمشاركة في القرض في ضوء اعتبارات منها(الخطيب ،2007) .

1- حالة السوق المالي ومدى توفر السيولة لدى الجهاز المصرفي.

2- حجم القرض.

3- علاقة المقترض بالسوق وسمعته في الأوساط المالية.

4- كيفية التصرف في حالة زيادة الاكتتاب (Oversubscribed).

5- تلقي الإجابات وإعلام جميع الأطراف بالتطورات اللاحقة.

6- إعداد مذكرة المعلومات (Information Memorandum).

7- تحضير اتفاقية القرض والإعلان وترتيبات التوقيع.

8- القيام بمهمات البنك الوكيل في بعض الحالات. (الخطيب ،2007) .

يعتبر المدير الرئيسي من أهم عناصر نجاح القرض حيث يقوم بهذا الدور البنك الذي يتمتع بخبرة واسعة وسجل ناجح في إدارة القروض المشتركة.(الخطيب ،2007)

2 . المدير (Manager)

في القروض الصغيرة الحجم يمكن استعمال اصطلاح المدير (Manager) بدل اصطلاح المدير الأول (Lead Manager) وهو بذلك يمارس نفس الصلاحيات والمسؤوليات التي يمارسها المدير الأول، أما في القروض الكبيرة فإن كلمة مدير أو مدراء تعني المستوى الثاني ضمن مجموعة الإدارة والذي يأتي مباشرة بعد المدير الأول (المصرف الرائد).و لا يقوم المدراء

عادة بدور فعال في إدارة القروض الكبيرة، وإن كان عليهم الموافقة على محتويات مذكرة المعلومات وشروط الاتفاقية قبل أن يتم توزيعها على المشتركين الآخرين وكذلك المشاركة في اجتماعات مديري القرض لإقرار المواعيد الخاصة بالقرض مثل موعد توقيع الاتفاقية.

يحصل المدراء عادة على جزء من عمولة التعهد بالتغطية وكذلك على مركز بارز في اللوحة الدعائية (الإعلان). (Ferreira & Matos,2012)

3 . المدير المشارك (Co –Manager)

المستوى الثالث في المجموعة الإدارية هم المدراء المشاركون والهدف الرئيسي من إيجاد هذه الفئة هو رغبة المدراء الرئيسيين والمدراء تخفيض ما التزموا بتغطيته من أصل القرض قبل طرحه للسوق حيث تدعى هذه المجموعة للاكتتاب بجزء صغير من القرض (Ferreira & Matos,2012).

4 . المشاركون العاديون (Participants)

يتم طرح المبالغ التي تزيد عن الحدود المرغوب الاكتتاب بها من مجموعة المدراء الرئيسيين والمدراء المشاركين للاكتتاب العام وذلك من خلال الاتصال بقائمة البنوك المعدة من قبل المدراء.

كلما زاد المبلغ المشارك به كلما زادت حصة البنك المشارك من العمولات المقبوضة (عمولة الإدارة) وقد يكون هناك دور للمقترض في دعوة بعض البنوك التي يتعامل معها والتي يرغب أن تشارك في التجمع (عبدالمطلب ،2005).

5 . البنك المنسق (Co – Ordinator)

ـ يتم اختيار البنك المنسق من قبل المقترض حيث يكون دوره أقل أهمية وأقل مسؤولية من دور المصرف الرائد، ويفضل المقترضون دور البنك المنسق حينما يرغبون بإبقاء سيطرتهم على جميع مراحل تنظيم القرض.

ـ البنـك المنسـق يكـون حلقـة وصـل بـين المقترضـين وبـين البنـوك المقرضـة ويقـدم للمقترضـين المشـورة الفنيـة حـول أنسـب الشـروط للقـرض آخـذاً بعـين الاعتبـار ظـروف السـوق ووضـع المقتـرض ويقـوم بعملـه اسـتناداً إلـى توجيهـات مـن المقترضـين حيـث يكـون منفـذاً لتعليمـاتهم فيمـا يتعلـق بالقرض وإستراتيجية تنظيمه.

ـ تتميـز القـروض التـي يتواجـد فيهـا بنـك منسـق بأنهـا قـروض كبيـرة يشـارك فيهـا عـدد محـدود مـن البنوك وبحصص ومكانة متساوية في الأهمية والأدوار (الخطيب ،2007).

6 . البنك الوكيل (Agent Bank)

. يكون البنك الوكيل عادة أحد المدراء الرئيسيين وإن كان ليس ضرورياً.

. يبدأ دور البنك الوكيل بعد توقيع اتفاقية القرض مباشرة.

ـ يعمـل البنـك الوكيـل كهمـزة وصـل أساسـية بـين المقتـرض والبنـوك المشـاركة بحيـث لا يضـطر المقترض إلى التعامل مع عدد كبير من البنوك.

. يتلقى الوكيل عمولة مقابل قيامه بوظائفه الإدارية (عقل ،2012).

مهام البنك الوكيل Agent Bank Functions

1- التحقـق مـن اسـتكمال كافـة الشـروط المسـبقة لنفـاذ اتفاقيـة القـرض المقدمـة مـن قبـل المقترض وعلى وجه الخصوص:

2- التحقـق مـن كافـة المسـتندات القانونيـة والمتعلقـة بـالمقترض (مـثلاً الموافقـات اللازمـة المطلوبة ومدى قانونيتها مع عقد التأسيس والنظام الأساسي للمقترض...).

3- للبنـك الوكيـل الحـق فـي الـتحفظ علـى أي مـن المسـتندات مـن خـلال الـرأي القـانوني لبنـوك التجمع والذي يعتبر أحد الشروط الرئيسية لنفاذ اتفاقية القرض.

4- . تحصيل عمولات تنظيم القرض من المقترض وتوزيعها على البنوك المشاركة.

5- أن يكون حلقة الوصل في تحويل المبالغ التي يرغب المقترض في سحبها من القرض بين البنوك المشاركة والمقترض من خلال دوره كبنك دافع (PayingBank) من خلال العملية التالية:

6- كافة المبالغ التي يتم تسديدها من البنوك المشاركة مقابل حصصها في القرض تقيد في حساب نص خاص لدى البنك الوكيل ومن ثم يتم تحويلها لحساب المقترض المراد التحويل إليه حيث تتم عملية التحويل من كلا الطرفين حق نفس اليوم(عقل ،2012).

7- كافة المبالغ المسددة من المقترض (الأقساط والفوائد) يتم قيدها في الحساب الخاص بالمقترض لدى البنك الوكيل ومن ثم توزيعها على البنوك المشاركة كل حسب نسبة مساهمته في القرض حيث تتم عملية التوزيع حق نفس اليوم.(عقل ،2012)

قد ينطوي هذا الدور على مخاطر عدم التحويل حق نفس اليوم حيث أن الدفعات من قبل البنوك المشاركة يجب أن تحول للمقترض حق نفس اليوم وبذلك يكون البنك الوكيل عرضه لمثل هذه المخاطر حيث أنه في الوقت الذي يكون فيه قد أعطى تعليماته بتحويل كافة المبالغ المراد سحبها من قبل المقترض، فإن من المحتمل أن لا يتم التحويل من كافة البنوك المشاركة لحصصها من هذه السحبة .ولذلك من الضروري جداً أن تتضمن اتفاقية القرض ما ينص على أن للبنك الوكيل الحق في الطلب من المقترض إعادة أي جزء من السحبة لم يتم تسديده من أي من البنوك المشاركة (Drawback Clause).

4 . مراقبة كافة تعهدات المقترض الواردة في اتفاقية القرض.

5 . إعلان حدوث حالة إخلال (بناءً على موافقة بنوك الأغلبية).

6. تزويد البنوك المشاركة بأية معلومات أو وثائق يتم الحصول عليها من المقترض والتعامل مع كافة الأمور المتعلقة بالقرض بالتشاور مع البنوك المشاركة.

7 . إعلام المقترض بأسعار الفائدة وأية أمور أخرى مرتبطة بالقرض.(عقل ،2012)

وثائق القرض المشترك SL- Documents

1 . رسالة العرض (The Offer).

2 . مذكرات المعلومات (The Information Memorandum).

3 . اتفاقية القرض (The Loan Agreement).(الصالحي ،2011)

1 . رسالة العرض (The Offer)

تنقسم العروض التي يقدمها المدير الرئيسي إلى المقترض إلى نوعين:

أ . عرض المجهود الأفضل (أفضل المساعي) (Best Efforts Offer)

حيث يتعهد المدير أو المدراء الرئيسيون في هذه الحالة على بذل جميع الجهود الممكنة لتسويق القرض في السوق وجمع أكبر مشاركات ممكنة دون الاضطرار إلى تأمين التمويل الكامل المطلوب في حال عدم تجاوب السوق مع القرض المعروض(الصالحي ،2011).

يفضل المقترضون هذا الأسلوب عندما تتوافر السيولة في الأسواق وعندما يكون المقترضين نفسه يتمتع بمركز مالي قوي ومقنع للمقرضين وكذلك تفادياً لدفع عمولات إضافية متمثلة بعمولة التعهد بالتغطية والعكس صحيح.(الصالحي ،2011)

ب . عرض الاكتتاب (التعهد بالتغطية) (Underwritten Offer)

ـ وهو عبارة عن التزام المدير أو المدراء الرئيسيين للمقترض بتقديم التمويل اللازم حسب شروط القرض حتى في حال عدم اشتراك بنوك أخرى في تمويله وبذلك يكون تأمين القرض إلى المقترض عملية مضمونة، ولعل من أهم المشاكل التي قد يواجهها البنك متعهد التغطية في حال عدم إمكانية تسويق القرض بالكامل، تكمن في ضرورة الالتزام بتعهده بالتمويل من خلال مصادره الذاتية الأمر الذي قد يؤدي إلى تجاوز حدود الإقراض لديه وكذلك تجاوز حدود كفاية رأس المال المقررة. (حبش،2002)

ـ نظراً لخطورة مثل هذا الالتزام على البنك صاحب العرض قبل أن يتقدم بعرضه أن يتعرف على أقصى حد يمكن أن يلتزم بتقديمه فإذا كان القرض فوق حدود طاقته عليه البحث عن بنوك أخرى تقبل بتغطية الزيادة (Sounding the Market).

ـ يفضل هذا الأسلوب من قبل المقترض إذا كان يعتقد أن ظروف الاقتراض ليست لصالحه ويمكن أن يجد المدير الأول صعوبة في تسويق القرض ولذلك يكون مستعداً لدفع عمولة لقاء تعهد المدراء بتغطية القرض بالكامل. (حبش،2002)

الشروط الرئيسية التي تتضمنها رسالة العرض (Covenants)

1 . **اسم المقترض الكامل** Borrower.

2 . **قيمة القرض** Amount حيث من الضروري تحديدها على الرغم من إمكانية تغييرها على ضوء طرح القرض للسوق.

3 . **الغرض من القرض** Purpose. حيث أن تحديد الغرض Purpose من القرض ضروري لأمرين هما:

أ . لأجل الرقابة اللاحقة على ضمان استعمال القرض للغايات التي منح من أجلها.

ب . تحديد الغرض يساعد على تسويق القرض حيث يفضل السوق القروض الخاصة بالمشاريع المحددة التي يستطيع الحكم على سلامتها وإمكانية التسديد من خلال تقييم دراسة الجدوى المقدمة بينما لا يفضل السوق قروض إعادة الجدولة.(الصالحي،2011)

4 . فترة السحب (Drawdown Period): الفترة الزمنية المحددة لقيام المقترض بسحب قيمة القرضالمقدم له وتبدأ بتاريخ توقيع الاتفاقية أو نفاذ الاتفاقية وتنتهي بحدوث أي من الحالات التالية:

أ . سحب كامل قيمة العرض قبل انتهاء فترة السحب المحددة.

ب . انتهاء فترة السحب دون سحب كامل قيمة القرض وفي هذه الحالة يلغى الجزء غير المستغل من القرض.

ج . حدوث حالة من حالات الإخلال المنصوص عليها في اتفاقية القرض.

5 . مهلة الدفع (Grace Period): هي المدة التي تفصل بين تاريخ انتهاء فترة السحب وبين تاريخ استحقاق اول دفعة من أصل القرض وتتراوح هذه المدة في العادة بين ستة أشهر وسنتين كحد أقصى.

6 . التسديد (Repayment): ويكون عادة بموجب أقساط ربع أو نصف سنوية أو حسب التدفقات النقدية للمقترض ويحدد العرض عادة مواعيد تسديد الأقساط وقيمتها(Rhodes,2009).

7 . مدة القرض (Tenor Final Maturity) : يحدد العرض عادة عدد السنوات التي تفصل بين تاريخ توقيع الاتفاقية وتسديد الدفعة الأخيرة من القرض وتعتبر قروض التجمع البنكي في العادة من القروض متوسطة الأجل حيث تتراوح مدة هذه القروض من (5 الى7) سنوات (Wasan,2013) .

8 . الضمانة: (Security): قد تكون الضمانة كفالة الحكومة ممثلة بوزارة المالية أو البنك المركزي خاصة في حالة القروض التي تمنح للقطاع العام وقد تكون الضمانة عينية وتتمثل برهن أرض وبناء المصنع أو الفندق أو المجمع التجاري حسب طبيعة المشروع الممول.(الصالحي ،2011)

9 . الفائدة والعمولة (Interest & Commission)

أ. تحدد نسبة الفائدة والعمولة حسب الأسعار السائدة في السوق مع الأخذ بعين الاعتبار وضع المقترض.

ب. يجب أن تحدد رسالة العرض سعر الفائدة والعمولة وطريقة احتسابهما ومواعيد دفعهما أيضاً.

ج. في السوق الأردني يتم تحديد نسبة معينة للفائدة حسب الأسعار السائدة في السوق بتاريخ تنظيم القرض مع حق المقرضين بتعديل سعر الفائدة (ارتفاعاً أو انخفاضاً) حسب آلية تعديل يتم الاتفاق عليها مع المقترض منها على سبيل المثال التغير في كلفة الأموال المربوطة لدى بنوك المرجع التي يتم تحديدها بالاتفاق ما بين المقترض والبنوك المشاركة، والتغير في سعر فائدة الإقراض الرئيسي لأفضل العملاء (Lending Rate Prime) والتغير في فائدة أذونات الخزينة لأجل (6) أشهر.

د.	العروض السائدة في سوق الدولار الأوروبي تحدد الفائدة على أساس سعر الاقتراض بين البنوك في لندن (LIBOR) لمدة ثلاثة أو ستة أشهر على أن يضاف لسعر الاقتراض هذا هامشاً (Margin) يمثل ربح البنوك المقرضة ويتم تحديد نسبة الهامش على أساس وضع المقترض المالي وسمعته في الأسواق المالية.(Hallak& Scgure ,2011)

10 . بنوك المرجع (Reference Banks)

يتم اختيارها من بين البنوك المشاركة وبحيث تكون هذه البنوك ممثلة لمجموعة البنوك المشاركة أفضل تمثيل ويكون (التغير في المعدل الحسابي المرجح لكلفة الأموال المربوطة أو التغير في فائدة الإقراض الرئيسي لأفضل العملاء) لدى هذه البنوك أساساً لاحتساب التيغر في سعر الفائدة وفي حالات أخرى التغير في فائدة أذونات الخزينة لأجل (6) أشهر لآخر إصدارين، أما في حالة الاقتراض في سوق الدولار الأوروبي يتم تثبيت سعر فائدة الإقراض بين البنوك في لندن (LIBOR) قبل يومي عمل ومن ثم إضافة الهامش (Margin) المتفق عليه مع المقترض.(Rhodes,2009) .

11 . عمولة الالتزام (Commitment Fees)

وهي نسبة مئوية معينة تستوفى على الجزء غير المستغل من القرض ويبدأ احتسابها اعتباراً من تاريخ توقيع الاتفاقية أو نفاذها (أو بعد مهلة 30–45 يوماً) وتستوفى من المقترض في نهاية فترة السحب أو بتاريخ سحب آخر مبلغ من القرض أو عند إلغاء الرصيد غير المسحوب من القرض أو بتاريخ دفع الفائدة المقترح. (Wasan,2013)

12 . عمولة الإدارة (Management Fees)

وهي نسبة مئوية مقطوعة من كامل قيمة القرض تستوفى من المقترض بعد توقيع الاتفاقية ولمرة واحدة وتوزع على المدراء والبنوك المشاركة حسب ترتيبات يتم الاتفاق عليها بين البنوك حيث أن الهدف من هذه العمولة هو إما تعويض المصرف الرائد عن الجهد الذي بذله في

تنظيم القرض أو استعمالها كوسيلة لتحسين عائد التسليف لتشجيع البنوك على المشاركة في القرض عند طرحه في السوق.(الصالحي ،2011)

13 . عمولة التعهد بالتغطية (Underwriting Commission)

وهي نسبة مئوية مقطوعة من كامل قيمة القرض تستوفى من المقترض بعد توقيع الاتفاقية ولمرة واحدة (إذا كان القرض منظماً على أساس التعهد بالتغطية) وعادة ما تكون هذه العمولة من حق المدير العام أو المدراء الرئيسيين, وذلك لقاء المخاطر التي أخذوها على عاتقهم بتوفير كامل قيمة القرص للمقترض حتى لو لم يتمكنوا من تسويقه أو تسويق جزء منه في السوق. (Wasan,2013)

14 . عمولة الوكالة (Agency Fees): وهي مبلغ سنوي يتم الاتفاق عليه ويستوفي من المقترض بتاريخ توقيع الاتفاقية ويكون هذا المبلغ من حق البنك الوكيل فقط وذلك بدل خدماته التي يقدمها للتجمع طوال حياة القرض.

15. المصاريف (Expenses)

وهي مبلغ مقطوع يستوفي من المقترض وبعد توقيع اتفاقية القرض مباشرة وذلك لتغطية المصاريف الخاصة بالقرض (الإعلان والقرطاسية والقانونية).
قد يطلب المقترض في بعض الحالات (قروض التجمع الكبيرة مثلاً) وضع سقف (Cap) على هذه الرسوم.

16 . يتضمن العرض أسماء:

أ . البنك الوكيل Agent Bank.

ب . المدير الأول Lead Manager.

ج . المدراء Managers.

17 . رسوم الطوابع (Stamp Duties): يتضمن العرض عادة إشارة إلى تحمل المقترض كامل رسوم الطوابع المترتبة على الاتفاقية والمستندات التابعة لها.

18 . التسديد المسبق (Optional Prepayment)

يعطى المقترض عادة هذا الخيار إذا أبدى رغبة له شريطة أن يتم ذلك: (Blaise Gdanecz , 2009)

أ . في مواعيد استحقاق أحد الأقساط/ الفائدة.

ب. بمبلغ معين أو مضاعفاته (يفضل أن يكون بمبالغ مساوية لقيمة القسط الواحد أو مضاعفاته).

ج . إعطاء إشعار مسبق للوكيل وعادة يكون (30) يوماً.

د. في بعض حالات التسديد الجزئي يشترط الوكيل أن يكون التسديد المسبق من آخر الأقساط رجوعاً.

ومن أسباب التسديد المبكر لبعض القروض هو التخلص من كلفتها المرتفعة واستبدالها بقروض أقل كلفة إذا ما تغيرت أحوال السوق، هذا وقد تلجأ البنوك إلى فرض غرامة على التسديد المسبق وخاصة في أوقات انخفاض الفوائد وذلك تلافياً لتكرار استعمال هذا الخيار.

19 . القانون الحاكم (Governing Law)

يحدد العرض عادة القانون الذي ستخضع له اتفاقية القرض وجميع الأطراف الموقعة عليها وذلك للابتعاد عن مشكلة تنازع القوانين في حالات انتماء أطراف القرض لأكثر من دولة.

20 . التوثيق القانوني (Legal Documentation)

يجب الإشارة في رسالة العرض إلى أن القرض يخضع لاتفاقيات التجمع البنكي المتعارف عليها في السوق المالي وبحيث تكون مقبولة من جميع الأطراف.

21 . شروط متنوعة (Other Conditions)

أ . موافقة البنك المركزي إذا كانت الأنظمة المعمول بها تتطلب الحصول على هذه الموافقة.

ب . قرار المقترض بالاقتراض والموافقة على تقديم الضمانات في حال وجودها وموافقة مجلس الوزراء على كفالة القرض (إذا كان القرض مكفولاً من الحكومة).

22 . مدة سريان رسالة العرض: (Offer Expiry Date)

أ. يجب تحديد مدة معينة لسريان مفعول العرض (عادة أسبوعين) بحيث يصبح بعدها العرض لاغياً.

ب. الإشارة إلى أن العرض يخضع لأية تطورات سلبية قد تستجد في السوق المالي (Adverse Market Conditions). (Blaise Gdanecz , 2009).

المبحث الثاني :القروض المجمّعة (قروض التجمع البنكي، أو القروض المشتركة) المفهوم والإجراءات والنشأة والطبيعة:

يُعتبر القرض المجمّع (أو قرض التجمع البنكي أو القرض المشترك) من الأدوات الأساسية في تمويل الدول أو المؤسسات أو في حالات قليلة الأفراد الذين يسعون للقيام بمشاريع ضخمة وهو من حيث المفهوم يعني: "قيام أكثر من مؤسسة مالية بتقديم مبلغ مالي كبير الحجم لجهة ما بناءاً على تعاقد أو اتفاق ملزم قانوناً ويتفق عليه الطرفان، ينص هذا التعاقد على الشروط المرتبطة بالحصول على القرض وتسديده". وقد تم تعريف قروض التجمع البنكي على أنها" قروض كبيرة القيمة نسبيا تنظم لصالح مقترض معين، بمشاركة بين مجموعة من المصارف والمؤسسات المالية المقرضة ، وذلك إما لوجود قيود تسليفية على المصرف أو لتوزيع المخاطر." (عقل، 2012)، كما تم تعريفها على أنها "قروض تم تقديمها من أكثر من بنك شكلوا معاً تجمّع بنكي حيث يكون أحدها قائداً أو ريادياً من حيث البدء بالقرض وإدارته بالتنسيق مع البنوك الأخرى المشكّلة للتجمع البنكي المُقرض." (Iannotta، 2006) ويسمّى ذلك البنك الذي يتولى التفاوض على طلب القرض بالبنك الريادي (Lead Bank) أو (Book Runner). حيث يقوم ذلك البنك بعدة مهام أهمها تنسيق عملية الاكتتاب (إعداد مذكرة المعلومات، دعوة البنوك للانضمام

إلى التجمع البنكي، تنسيق عملية وضع اتفاقية القرض، متابعة المقترض، الخ). البنوك لديها عدة دوافع لكونها مهتمة في القروض المشتركة (أو المجمّعة). فهي طريقة فعالة للحد من المخاطرة حيث يتم تقسيم مبلغ القرض بشكل متفق عليه بين البنوك المشكّلة للتجمّع البنكي، كما أن القروض المشتركة (لضخامتها وفترة تسديدها) تنتج رسوم مستحقة على المقترض، مما يساعد على تنويع الدخل المصرفي التقليدي على أساس هامش الفائدة، علاوة على ذلك، فالبنوك المشاركة في التجمّع البنكي (الإقراض) تحصل على الفرص (في ظل القدرة المادية ومجال عملها أو تخصصها أو المنطقة الجغرافية). وأخيراً فإن البنوك المشاركة في التجمّع البنكي تكتسب سمعة أفضل عندما ترتبط ببنوك قوية عند مشاركتها لها في تقدم قرض التجمع البنكي (Syndicated Banks Loan) كما أنها تستفيد من خبرات بعضها البعض في تقييم طلب المقترض وفي آليات متابعة أعماله المرتبطة بذلك القرض(عقل ،2012).

أنواع القروض المجمعة

أولاً – القرض المجمّع بشكل صفقة الاكتتاب (Underwritten Deal):

صفقة الاكتتاب هي إحدى أكثر الأنواع المتاحة على نطاق واسع من القروض المشتركة (أو المجمّعة) في أوروبا. وبموجب هذا الشكل من القروض المجمّعة، يقوم وكيل التجمع البنكي (البنك القيادي للقرض) بضمان تقديم القرض بأكمله بالاتفاق مع أعضاء التجمع. فإذا كان القرض لم يتم تغطيته بالكامل، يمكن لوكيل التجمع البنكي (البنك القائد) تغطية الأجزاء الغير مغطاة من أساس القرض(undersubscribed). ثم، إذا كانت ظروف السوق متحسنة، يمكن لهذا الوكيل (أو البنك القائد) بيع الأجزاء التي قام بتغطيتها من أساس القرض لمستثمرين. أما إذا كانت الأسواق هابطة، فقد يضطر البنك المنظم (أو الرئيسي) لبيع أي جزء (undersubscribed) من أساس القرض بخصم أو يضطر لاعتبار تلك الأجزاء خسارة.

هناك العديد من الأسباب التي تجعل البنك قد يقرر أن يصبح ضامن. أولا، هذا النوع من القروض يمكن أن يجعل المؤسسة المالية تبدو أكثر قدرة على المنافسة. كما أن القرض المشترك يمكن أن يعني أرباح ضخمة للبنك لأن المخاطر التي ينطوي عليها هذا النوع من القروض يمكن أن يترجم إلى رسوم خدمات أعلى، وأخيرا فإن صفقات الاكتتاب يحتسب عليها أسعار فائدة معوّمة (غير ثابتة وإنما تخضع لعمليات

السوق والأسعار فيه)، وبالتالي فإن المخاطر لم تعد كما هي الحال عند تقديم القروض بمعدلات فائدة ثابتة. (الزبيدي،2002)

ثانياً – القرض المجمّع بشكل نادي أو اتحاد (Club Deal)

هذا النوع من القروض المشتركة عادة ما يرتبط بمبالغ أقل، وعادة ما بين 25 مليون دولار و 150 مليون دولار، السمة الرئيسية التي تجعل هذا النوع من القروض المشتركة فريدة من نوعها هو حقيقة أن وكيل التجمع (أو البنك القيادي) وغيره من أعضاء هذا النوع من القروض في الاتحاد جميعا على قدم المساواة، أو تقريبا متساويين فيما يتعلق بالرسوم المحصلة من القرض.(عقل ،2012)

ثالثاً – القرض المجمّع على شكل صفقة أفضل الجهود

من بين جميع أنواع القروض المشتركة، يعتبر هذا النوع الأكثر شيوعا في الولايات المتحدة. وبموجب هذا النوع، فإن وكيل التجمع البنكي (أو البنك الرئيس) لا يلتزم بضمان كامل مبلغ القرض. حيث يتم تعويض أي جزء (undersubscribed) للقرض من خلال الاستفادة من التغيرات في ظروف السوق. ومع ذلك، إذا استمر مبلغ القرض غير مكتمل undersubscribed، فإن المقترض قد يضطر لقبول مبلغ أقل للقرض أو يتم إلغاء اتفاقية القرض تماما.

أطراف قروض التجمع البنكي وأدوار كل طرف:

ثمة ثلاثة أطراف لكل عملية تجمع مصرفي، هي (داوود، محمد موسى 2004):

1. المقترض Borrower.
2. المصارف المشاركة Participating banks.
3. المصرف الرائد/ المدير الأول Syndicate leader/ Lead manager ولكل طرف من هذه الأطراف دور وهدف:

1 . المقترض (Borrower):

و للمقترض هدفين هما:

أ. على المدى القصير: الحصول على حاجته من التمويل في أقصر وقت ممكن وبأقل ما يمكن من الإجراءات وبأرخص تكلفة.

ب. على المدى الطويل: المحافظة على سمعته المالية وتحسين مركزه الائتماني في الأسواق المالية ويتحقق ذلك من خلال قيام المقترض بتقديم المعلومات الكافية للمصرف الرائد للقيام بهذه المهمة.(الصالحي ،2011)

2 . البنوك المشاركة (Participating Banks)

تهتم البنوك المشاركة في التحقق من وجود المعايير الأساسية للتسليف مثل ملاءة المقترض وسمعته الائتمانية وتوفر إدارة ناجحة وقدرة المقترض على الإنتاج والمنافسة حتى يتمكن من الوفاء في تسديد الأقساط والفوائد في المواعيد المحددة.

كذلك تعتمد البنوك المشاركة في قرارها بالمشاركة على سمعة البنك الرائد واستقامته لأنه سيكون راعياً لمصالح هذه البنوك.(Rhodes,2009)

3 . المصرف الرائد أو المدير الأول (Lead Manager)

يحتل هذا المركز البنك الذي يحصل على تفويض من المقترض (Mandate) لأجل القيام بتنظيم القرض بعد أن يكون قد قام بجهد مميز في البحث عن فرص الإقراض وفي تقديم عرض مدروس ومنافس للعروض المقدمة من البنوك الأخرى، من مصلحة المقترض أن يختار المدير الأول من بين البنوك التي تتمتع بخبرة واسعة وسمة جيدة في مجال تنظيم وإدارة القروض المجمعة لأن وجود هذه الصفات في المدير الأول يشكل ضمانة للمقترض للحصول على القرض بأفضل الشروط وفي الموعد المحدد، وعادة يختار المقترض البنك الأكبر الذي يتمتع بقدرات تمكنه من المشاركة بمبلغ كبير والبنك صاحب العرض الأفضل وصاحب التاريخ الناجح في إدارة القروض المجمعة وذلك لزيادة فرص نجاح القرض(داود ،2004).

نتيجة لزيادة حجم القروض المجمعة وبالتالي زيادة الحاجة للقدرات التنظيمية اللازمة لإنجاحها تطورت الإدارة الأولى للقروض وأصبحت تتخذ ترتيبات متعددة يتم اختيار الأنسب منها على ضوء حجم القرض.

1- الاكتفاء بمدير أول واحد للقروض الصغيرة.

2- الاكتفاء بمدير أول واحد تساعده مجموعة من المدراء ومجموعة أخرى من المدراء المشاركين في حالة القروض المتوسطة الحجم.

3- وجود مجموعة من المدراء الأوائل وبحيث يحتل كل منها مركزاً متساوياً وتتوزع فيما بينها الأعمال المتعلقة بالقروض الضخمة وبشكل خاص التي تنظم لصالح الدول ويطلق على هذه المجموعة من المدراء المجموعة. (داود ،2004)

أهمية قروض التجمع البنكي:

تتبع أهمية القروض المشتركة، من تعدد المزايا التي تمتع بها والتي تعمّ جميع الأطراف المشاركة فيها، مما يعزز اتجاه بحثنا نحو اعتمادها كأداة تمويلية وأسلوب لإدارة المخاطر، طالما أن الهدف الرئيسي منها هو توزيع المخاطر المحتملة للتمويل، وأيضاً تعزز اتجاهنا نحو ضرورة تطوير سوقها في الاردن بما يخدم التنمية الاقتصادية التي يعد تطور القطاع المصرفي ونموه أحد الدروب المؤدية إليها حتماً، كما كانت قديماً كل الدروب تؤدي إلى روما (عبد الله وآخرون، 2001).

هذه الأهمية يمكن تحديدها بالنقاط التالية (عبد الله وآخرون، 2001):

1. تنوع مصادر الإقراض: فالقروض المشتركة تمنح للمقترض علاقات مصرفية جديدة مع البنوك المشاركة كافة بدلاً من الاعتماد على الإقراض التقليدي.

2. الدعاية المالية: حيث تعتبر وسيلة ممتازة للمقترض للحصول على إعلان مناسب لأن ارتباط اسمه بمجموعة من البنوك القوية يعزز مكانته في الأسواق المالية، كما أنها توفر نفس الميزة لبقية البنوك المشاركة في الاتفاق.

3. القيمـة والكلفـة: فهـي تمكـن المقتـرض مـن الحصـول علـى مبـالغ كبيـرة ضـمن اتفاقيـة قـرض واحد مما يخفض من تكلفة الاقتراض .

4. تـوفير الجهـد والوقـت: مـن حيـث أن المقتـرض يقصـر تعاملـه علـى بنـك واحـد فيمـا يتعلـق بمتابعته لأمور القرض المتعلقة بالسداد والفوائد وهو البنك الوكيل.

كما أنه يتفاوض بشأن الاتفاق مع جهة واحدة فقط.

الأجراءات المرتبطة بالقروض المجمّعة

هناك توجهين عامين فيما يتعلق بإجراء التفاوض مع الجهة المقترضة عند طلبها للقرض وخصوصاً ما يرتبط باختلاف إهتمامات أو أهداف كل بنك في التجمّع ، التوجّه الأول ينص على أن يقوم كل عضو في تجمع الإقراض البنكي بالتفاوض على حدة مع مقدم طلب الاقتراض وبشكل مباشر، أما التوجه الثاني فيكون بتوكيل البنك القيادي (ممثلاً عن التجمّع البنكي) بإجراء المفاوضات مع مقدم طلب الاقتراض مدعوماً بلجنة استشارية مساعدة من البنوك الأخرى الأعضاء في التجمع البنكي (مع الأخذ بالاعتبار رغبات وأهداف والضمانات المرتبطة بالأعضاء) (Chatterji، 2001).

ومن المتعارف عليه وجود إجراءات محددة ومتسلسلة يتم بناءاً عليها هذا النوع من القروض. حيث ذكر (Esty & Megginson، 2003) أن الجهة المقدمة على الاقتراض تقوم بتقديم طلب القرض والغاية منه للجهة الرئيسة من الجهات المقرضة، والتي تقوم بدورها بإعداد مذكّرة تحتوي على معلومات كاملة عن المقترض والقرض والغاية منه ويتم كذلك إقتراح الشروط التعاقدية وتدعو المؤسسات المالية الأخرى (ومنها البنوك) ذات العلاقة بها للاجتماع ومناقشة تفاصيل طلب المقترض والمستندات والبراهين المعززة للطلب فإذا تم الاتفاق على تقديم القرض من قبل بعض أو كل المؤسسات المجتمعة، يتم وضع التفاصيل الأخرى (ومنها نسبة المساهمة لكل جهة من جهات الإقراض من المبلغ الكلي للقرض ونسبة العائد عليها) وتسجيلها بشكل رسمي قانوني مع الأخذ بعين الاعتبار كيفية متابعة إجراءات التسديد ومراقبة سير أعمال الجهة المقترضة، ثم يتم دعوة الجهة المقترضة أو من ينوب عنها ويمثلها قانونياً لتوقيع عقد القرض، ومن ثمة يتم تحويل مبلغ القرض للجهة المقترضة. ثم تقوم الجهات المتفق عليها بمتابعة عمليتي مراقبة أعمال المقترض وتسديداته لدفعات مبلغ القرض.

أرباح المصارف كجهات مقدمة للقروض المجمّعة بشكل خاص

عند تحليل مجموعة من بيانات عقود القروض المشتركة ومن خلال دراسات متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر دراسة (Hallak & Schure، 2011)، تبين أن المقرضين الذين يقومون بتقديم أو المشاركة بالتزامات تمويلية كبيرة يحصلون على معدلات أعلى للعائد من أولئك الذين يقدمون مبالغ أقل حيث أن المقرضين أو المساهمين في قروض المبالغ الكبيرة يحصلون على رسوم أولية مرتفعة تتأثر إيجابيا من احتمال حدوث مشاكل السيولة المستقبلية للمقترض. وتشير هذه النتيجة إلى أن المسؤولية ستكون على المقرضين كبيرة على وجه الخصوص لتقديم الخدمات، مثل تأمين السيولة أو تأمين السداد للقرض.

وتكشف البيانات أنه في حين أن جميع أعضاء التجمع البنكي يتحصلون على هامش ربح للمبالغ الخاصة بهم والتي يتم إقراضها بنفس النسبة، إلا أن طبيعة التجمع البنكي قد أدى لتراكم المبالغ المقرضة من قبل أكثر من جهة مما يجعل مجموع المبلغ يخضع لهوامش تميل إلى زيادة ملزمة على المقترض إضافة إلى الرسوم المفروضة مقدماً بمبالغ أعلى على المقترضين والتي تم إضفاءها على مدى متوسط عمر سداد القرض مقدما.

المبحث الثالث : نشأة وتطور قروض التجمع البنكي:

فكـرة القـروض المجمعـة قديمـة، تعـود فـي أصـلها إلـى الأسـواق التجاريـة التـي كانـت تقـام فـي مـدينتي (Antwerp)، و(Lyons)، (عقـل، 2012)، عنـدما كانـت مجموعـة مـن المقرضـين تقـدم التمويـل الـلازم لعمليـة واحـدة تفـوق قـدرة الممـول الواحـد، ومـع الأيـام تطـورت هـذه الفكـرة حتـى أصـبحت فنـاً متقـدماً ونمـت مـن حيـث الحجـم والأهميـة لتصـل إلـى مسـتوى جعـل منهـا وسـيلة هامـة مـن وسـائل التمويـل فـي المجـالين الـدولي والمحلـي، إذ أنهـا كانـت الأداة التـي تمكنـت بواسـطتها الكثيـر مـن الحكومـات ومؤسسـاتها والمشـاريع الخاصـة مـن الحصـول علـى جـزء هـام مـن احتياجاتها التمويلية ذات الحجم الكبير. (Taylor, 2009)

ويمكن أن نعزو تطور سوق هذا النوع من القروض بشكل رئيسي إلى تطور سوق الدولار الأوربي، الأمر الذي ساهم كثيراً في تطور فكرة القروض المجمعة ، حيث أوضحت العديد من الدراسات أنه وفي منطقة اليورو بالذات تطورت سوق القروض المجمعة تطورا سريعا و خاصة خلال الثلاثين سنة الأخيرة ،وهي اليوم تشكل ثلث ما تحصل عليه الشركات الأوربية من تسليفات ، و أوضحت الدراسات أن القروض المجمعة بالإضافة لسندات الشركات هي المصدر المفضل من قبل إدارات هذه الشركات لتغطية احتياجاتها التمويلية الكبيرة و ذلك لأنها ومن خلال القروض المجمعة تستطيع الحصول على كميات كبيرة من الأموال و بآجال استحقاق طويلة أو متوسطة ، عدا عن إمكانية توزيع المخاطر التي يوفرها هذا النوع من القروض1 ، إلا أنه بالإضافة لعامل التطور هذا، كان هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت على تطوير الفكرة و أضفت عليها المزيد من الأهمية نذكر منها (Taylor, 2009):

1. حاجة الحكومات والشركات إلى وجود مصادر تمويل قادرة على سد حاجاتها التمويلية مهما كانت كبيرة ومتغيرة.
2. الزيادة الكبيرة في قيمة القروض الطويلة الأجل.
3. توزيع مخاطر القروض الكبيرة وتجاوب البنوك السريع في تلبية احتياجات المقترضين.
4. ارتفاع معدل العائد على الاستثمار نتيجة العمولات المتنوعة التي تستوفى على هذه القروض.
5. الإعلام والدعاية التي تجنيها البنوك المشاركة في اتفاق القروض.

والمتتبع لسوق القروض المشتركة يجد أنها تطورت على مر سنوات عديدة ومرت خلال تطورها بمراحل عديدة ، إلا أننا يمكن أن نجزم بأن البداية القوية لهذه القروض كانت منذ عام 1990 ومازالت في نمو قوي حتى الآن , حيث بات هذا النوع من التسليف مسؤولا عن حوالي ثلث التمويلات الدولية للشركات ، بما في ذلك التمويل عن طريق السندات أو الأوراق التجارية أو إصدار أسهم جديدة (Blaise Gdanecz,2009)

طبيعة القرض :

تبحث اولا الطبيعة القانونية للقرض ثم نعرض بعد ذالك لطبيعته الاقتصادية .

أ- الطبيعة القانونية للقرض.

يتم القرض بتبادل ارادة طرفين شخص مقترض (أو أشخاص) من ناحية والمقرض (أو المقرضين كما في القروض المجمعة) من ناحية اخرى , وينتج عن هذا العقد اللتزام احد الطرفين بتسليم مبلغ معين من المال بينما يلتزم الطرف الاخر بدفع الفوائد ورد اصل الدين بعد اجل محدد.

ب- الطبيعة الاقتصادية للقرض:-

في مجال الدراسة هذه، كثيراً ما يتم اللجوء إلى القروض الخارجية لتمويل المشاريع الضخمة، سواءاً كانت قروض من جهة واحدة أو قروض مجمّعة ولكم للقروض الخارجية جوانب سلبية عدة، فبالاضافة الى ما يترتب عليها من اثار سياسية قد تؤدي الى سيطرة البلد المقرض وفقدان البلد المقترض لاستقلاله السياسي والاقتصادي اذ انها ترتب عبئاً حقيقياً ينتج عن ضرورة قيام البلد المقترض بدفع فوائد الدين وسداد اصله فخلافا للقروض الداخلية التي يترتب على خدمتها تحويل لقوة شرائية من الممولين الى وحدات اقتصادية داخل الدولة قد تستخدمها بطريقة غير منتجة نجد ان العبء الحقيقي للدين الخارجي ينتج من تحويل لقوة شرائية خارج حدود الدولة او بمعنى أخر ينتج عن اقتطاع من ثروته وتحويلها للخارج هذا الاقتطاع هو تسليم سلع وخدمات كان من الممكن استخدامها في الدخل لزيادة الدخل والانتاج الى الدائنين في الخارج.

ويمكن التفرقة بين القروض الداخلية والقروض الخارجية :

أ- القرض الداخلي : القرض الذي يحصل عليه المقترض من أشخاص طبيعيين او معنويين في اقليم المقترض بغض النظر عن جنسية المقرض أو طبيعته.

ب- القرض الخارجي : هو القرض الذي يحصل عليه المقترض من جهة مقيمة في الخارج. وكثيراً ما تلجأ بض الدول للااقتراض من الخارج لحاجتها لرؤوس الاموال وعدم كفاية المدخرات الوطنية كذلك لحاجتها الى العملات الاجنبية سواء كان ذلك لتغطية عجز في ميزانها الحسابي او لدعم عملتها وحمايتها من التدهور كذلك فان الدولة تقترض للحصول على ما يلزمها من سلع انتاجية وسلع استهلاكية ضرورية واخيرا فان الاقتراض يمكنها من الاستفادة من الخبرات التي تنقصها.

القروض المتعثرة والمستحقة للمصارف المقرضة

تم تناول مفهوم القروض المتعثرة (أو غير العاملة) في العديد من الأدبيات وخاصة الأجنبية منها. حيث تم وضع مفهوم لها من قبل (WU et al، 2013) على أنها: "قروض مقدمة من جهات أو من جهة مشتركة مع جهات مالية مقرضة أخرى يتم هيكلتها وتهيئتها من قبل مؤسسة مالية تسمى المؤسسة القائدة لإقراض قرض التجمع البنكي، حيث يتم مناقشة ووضع الشروط التعاقدية لهذا القرض بناءاً على متطلبات السوق."

الضمانات التي تطلبها البنوك مقابل تسهيلاتها :

ذكرنا سابقا أن على البنوك أن تحافظ على ودائع عملائها , وان تعمل على دفعها في أي وقت وتحت أي ظرف مهما كان قاسيا , وإذا كان هذا صحيحا فانه يتوجب عليها أيضا , عند قيامها بالاستثمار أي بمنح التسهيلات للأفراد , أن تتأكد من أن الأموال المقرضة سترد إليها , ويتحقق هذا عن طريق قيامها بطلب تقديم ضمانات معينة واهم أشكال الضمان التي تطلب في البنوك هي :

1. ضمان شخصي عن طريق طلب إضافة كفالة شخص او أشخاص آخرين .
2. ضمان تقديم أوراق تجارية برسم التأمين مثل الكمبيالات والسندات الاذنية .
3. ضمانات نقدية أي إيداع أموال مقابل التسهيل الممنوح , كالتأمينات المأخوذة على الكفالات والاعتمادات المستندية , واحيانا يتم حجز الأموال النقدية المقدمة كضمان لتسهيلات الجاري مدين مثلا في حساب يسمى حساب أمانات مقابل تسهيلات .
4. ضمان تقديم اوراق مالية مثل الأسهم والسندات .
5. ضمان عقاري أي وضع الاموال الغير منقولة تحت تصرف البنك عن طريق الرهن .
6. الحجز على عائدات العطاءات ويتم هذا الضمان عند تقديم تسهيلات مباشرة أو غير مباشرة لأحد المقاولين الذي يقوم بتنفيذ مشروع حكومي او غير حكومي مقابل مبلغ معين ففي هذه الحالة يطلب البنك تعهدا من الجهة التي ستدفع قيمة العطاء بأن تقوم بتحويل هذه القيمة إلى البنك بدلا من دفعها إلى المقاول .
7. ضمان تقديم سلع ثمينة كالذهب .

8. ضمان تقديم **بضائع** معينة .

9. طلب عمل تأمين على بعض الضمانات المقدمة . (WU et al,2013)

الضمانات التي تطلبها البنوك مقابل تسهيلاتها :

ذكرنا سابقا أن على البنوك أن تحافظ على ودائع عملائها , وان تعمل على دفعها في أي وقت وتحت أي ظرف مهما كان قاسيا , وإذا كان هذا صحيحا فانه يتوجب عليها أيضا , عند قيامها بالاستثمار أي بمنح التسهيلات للأفراد , أن تتأكد من أن الأموال المقرضة سترد إليها , ويتحقق هذا عن طريق قيامها بطلب تقديم ضمانات معينة واهم أشكال الضمان التي تطلب في البنوك هي :

1) ضمان شخصي عن طريق طلب إضافة كفالة شخص او أشخاص آخرين .

2) ضمان تقديم أوراق تجارية برسم التأمين مثل الكمبيالات والسندات الاذنية .

3) ضمانات نقدية أي إيداع أموال مقابل التسهيل الممنوح , كالتأمينات المأخوذة على الكفالات والاعتمادات المستندية , واحيانا يتم حجز الأموال النقدية المقدمة كضمان لتسهيلات الجاري مدين مثلا في حساب يسمى حساب أمانات مقابل تسهيلات .

4) ضمان تقديم اوراق مالية مثل الأسهم والسندات .

5) ضمان عقاري أي وضع الاموال الغير منقولة تحت تصرف البنك عن طريق الرهن .

6) الحجز على عائدات العطاءات ويتم هذا الضمان عند تقديم تسهيلات مباشرة أو غير مباشرة لأحد المقاولين الذي يقوم بتنفيذ مشروع حكومي او غير حكومي مقابل مبلغ معين ففي هذه الحالة يطلب البنك تعهدا من الجهة التي ستدفع قيمة العطاء بأن تقوم بتحويل هذه القيمة إلى البنك بدلا من دفعها إلى المقاول .

7) ضمان تقديم سلع ثمينة كالذهب .

8) ضمان تقديم بضائع معينة .

9) طلب عمل تأمين على بعض الضمانات المقدمة . (WU et al,2013)

ويتوقف قيام البنك بطلب هذا الضمان او ذاك , على عدة عوامل متداخلة ومتشابكة , مثل قيمة القرض , نوعه , الغرض منه , مدته , طريقة صرفه , سداده , وكذلك على ظروف وسمعة وكفاءة وملاءة طالب القرض ونوع مشروعه , وعلى العادات والتقاليد والاعراف المصرفية السائدة في البلد موضع الدراسة .

على انه مهما كان نوع الضمان المقدم فيجب ان ينظر اليه دائما باعتباره عاملا مكملا وعلى البنوك قبل منح التسهيل ان تتأكد من :

أ. السمعة الادبية الجيدة لطالب القرض .

ب. مدى امكانية نجاح المشروع المطلوب تمويله .

ج. مدى كفاءة طالب القرض في ادارة مشروعه .

د. هل المشروع في حاجة فعلا الى القرض المطلوب .

هـ. متابعة التطور المالي للمشروع المطلوب تمويله لتقليص التسهيلات المصرفية او زيادتها حسب الحال.

وهذه الدراسة التي يقوم بها البنك عند منحه القروض تعتبر الاساس ويعهد بها في العادة الى قسم متخصص يطلق عليه اسم قسم التسهيلات او الاستعلامات او المتابعة . وسنتعرض للتسهيلات والاستعلامات بشكل اوسع في فصل خاص .

القروض المتعثرة

أكّد تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي في شهر مايو (تم رصده من خلال نشرة الفلق الإخبارية على الإنترنت)، على أن القروض المتعثرة لدى البنوك المرخصة في المملكة وفروعها في الخارج تراجعت إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2006 في حين استمرت مستويات الربحية أيضا في التحسن. ويكشف تقرير الصندوق عن أن حجم القروض غير العاملة لدى البنوك الأردنية "القروض المتعثرة" بلغت مليار و46 مليون دينار بنهاية العام الماضي. وخلال العام الماضي تراجعت القروض المتعثرة لدى البنوك بنسبة 19 % حيث سبق وان سجلت في العام 2013 مستوى 1.3 مليار دينار. وتشكل نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي قروض البنوك 5.6 %.

مما تقدّم أعلاه من حيث القيمة المرتفعة للقروض المتعثرة، توجب لنا أن نخوض فيها من حيث المفهوم والأسباب.

مفهوم القروض المتعثرة

تم تعريف القروض المتعثرة على أنها: " القروض التي لا يقوم المقترض بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه، مع مماطلة المقترض في تزويد البنك بالبيانات والمستندات المطلوبة." (حهجاني ،2006)

أسباب تعثر القروض:

نتعرض من خلال هذا القسم إلى الأسباب المؤدية إلى تعثر القروض المصرفية والتي تكون متعلقة إما بالعميل وهو محور الفرع الأول، أو بالبنك وهو محور الفرع الثاني أوأسباب متعلقة بالظروف المحيطة وهو ما سنتطرق إليه في الفرع الثالث.

الفرع الأول: مجموعة الأسباب المتعلقة بالعميل:

تتنوع هذه الأسباب وتتعدد بتعدد الحالات الائتمانية التي تعثرت ولم يستطع أصحابها سدادها في مواعيدها وترجع أهم أسباب تعثر العملاء إلى:

1) حداثة خبراتهم في النشاط الذي يقومون بتمويله خاصة بالنسبة للمشروعات الجديدة التي ينتقي مديروها خبرة أو معرفة بصفة خاصة إذا ما كان هذا النشاط يتم ممارسته لأول مرة في الدولة ولا توجد بها خبرات سابقة في هذا المجال.

2) دخولهم في أنشطة لا معرفة لهم بها دون علم البنك واستخدام تسهيلات للبنك الائتمانية في تمويلها خاصة إذا ما كانت هذه الأنشطة تحمل قدر كبير من المخاطرة أو غير مشروعة تتم في الخفاء(حهجاني ،2006)

3) سوء الإدارة للأموال المقترضة وتلاعبهم بأموال البنك خاصة إذا ما كان هؤلاء ليسوا هم العميل الأصلي، بل هو عميل وافد لمؤسسة كانت عميلا فعليا للبنك وتعهد لسداد المديونية التي كانت على العميل الأصلي الذي توفي، أو اختفى، ولا يكون أمام البنك إلا قبول، أي شخص يوافق على لتعهد لسد التزامات العميل الأصلي.

4) اعتمادهم على أفراد منعدمي الخبرة أو منخفضي الكفاءة والدراية الفنية والعملية في إدارة النشاط الذي يمارسه ومن أصحاب النفوذ، وبالتالي فقد المعاملات التي كانت تتم بهذا النفوذ وتحول هؤلاء الأفراد من مصدر إيراد وربح إلى نزيف وخسارة وتكلفة نظرا لارتفاع أجورهم ومرتباتهم ومراكزهم الوظيفية.

5) دخول المقترض في صفقات مع الغير من المقرضين الذين يرغبون في إعسار أو في نهب أمواله أو وقوعه في مجموعة التزامات لا يستطيع الوفاء بها نتيجة سلوك أو انحراف أو عدم وعي بخطورة ما هو مقدم عليه.

6) وفاة العميل ورعونة الورثة من الأبناء، وإنفاقهم الترفي غير المحسوب من أموال المنشأة المقترضة دون مراعاة الفصل بين أموال المشروع المقترض عن أموال مالكي المشروع أو الورثة الحاليين .

7) حدوث اختناقات نتيجة تراجع معل دوران رأس المال العامل وحدوث تسربات في رأس المال العامل خاصة في السيولة لنقدية ترتب عليها عدم قدرة المنشأة على شراء المواد الخام أو دفع أجور عمالها ومن ثم انخفاض إيرادات المشروع وعدم قدرته على سداد التزاماته قصيرة الأجل التي استحقت عليه، ومن ثم انخفاض قدرته على الحصول على تمويل جديد(الصالحي ،2011) .

8) ضعف التخطيط التمويلي وعدم قدرة المنشأة على إحداث توافق بين احتياجات وبين إيراداتها من التمويل.

9) تقدير العميل الخاطئ للأسواق ومغالاة في تسعير ثمن البضاعة وعدم تقديره للمنافسة بشكل سليم، مما يؤدي إلى انخفاض صافي في المبيعات وازدياد تكاليف الإنتاج واتساع نطاق نفقات التشغيل بشكل لا يتناسب مع حجم المبيعات.

10) اعتماد المشروع المقترض على دراسة جدوى خاطئة سواء بالنسبة لقدرته على توقع حركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وقدرة التدفقات النقدية الداخلة على تغطية التزامات المشروع، وكذا بالنسبة لمعدل العائد من الاستثمار ومدى توافقه مع معدل أو تكلفة الأموال المقترضة وظهور هذا المعدل منخفض عن التكلفة وبالتالي تعذر سداد التسهيل الممنوح من البنك.(الصالحي ،2011)

الفرع الثاني: مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك:

أولا :بالنسبة للضمانات المقدمة:

1) المغالاة في تقييم الضمانات المقدمة من العميل ضمانا للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك وتسعيرها بأعلى من قيمتها الحقيقية بكثير.

2) عدم مراعاة الشروط الواجب توفرها في الضمانات المقدمة من حيث ملكيتها ورهنها وتخزينها القوانين المنظمة لتداولها وبيعها والشروط الخاصة بتخزينها ومدى صلاحية المخازن لتخزين البضاعة.

3) عدم القيام باستعمالات دقيقة ودورية ومتجددة عن نوعيات البضائع المقدمة كضمان، والتي تتسم أسعارها بالتقلب الشديد.

4) عدم تغطية البضائع المرتهلة ببواصل التأمين ضد الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها أثناء فترة الرهن والتخزين.

5) الموافقة على قيام العميل بسحب جزء من الضمانات المقدمة أو التصرف فيها دون سداد القيمة التسليفية التي كان يعطيها هذا الضمان.

6) عدم تقدير حدود المخاطر الخاصة الضمان واستغراق البنك في هذا النوع من الضمان والتسليف عليه بدون حدود مع عدم قيام البنك بتنويع هذه الضمانات وتوزيعها على أكبر عدد ممكن من العملاء(صادق وآخرون ،1986).

ثانيا: بالنسبة للدراسة الائتمانية:

1) رعونة القائمين بالعمل الائتماني وعدم اقتناعهم بأهمية الدراسات الائتمانية كأساس لاتخاذ القرار الائتماني وعدم التعميق في دراسة طلبات العملاء بالدرجة الكافية.

2) عدم تدعيم الدراسات الائتمانية بالبيانات السلمية والواقعية عن العملاء وعن الظروف المختلفة التي تؤثر على قدرتهم على سداد التسهيلات الممنوحة وعدم القيام باستخدام الأساليب العلمية كأدوات لازمة لحسن تنفيذ الدراسة.

3) عدم التحقق من صحة وسلامة المستندات التي تقدم بها العميل للبنك.

4) عدم تدعيم الدراسات الائتمانية بآراء المستويات الإشرافية الائتمانية المتعددة داخل الفروع والاكتفاء بمستوى واحد منها.

5) عدم متابعة استخدام التسهيلات الائتمانية الممنوحة والتأكد من توافر الشروط الخاصة لاستخدام هذه التسهيلات واستيفائها باستمرار.

6) الموافقة على منح العميل تسهيلات ائتمانية جديدة قبل وفاءه بالتزاماته اتجاه الحدود القائمة مما يدفع إلى استخدام مبالغ التسهيلات الائتمانية الجديدة في سداد التسهيلات القديمة ويتحول الدين إلى دين دائم ثابت لا يتم سداده ويتفاقم الوضع باستمرار (الخطيب ،2007).

ثالثا: أخطاء في حسابات المخاطر التي تكتنف العملية:

1) تمويل المشروع بالكامل للاستفادة من العائد الذي يحقق وبالتالي عندما تتحقق المخاطرة يواجه البنك مشكلة يصعب معالجتها، ويجد نفسه مضطرا لتحمل كافة مخاطره.

2) تمويل المشروع اعتمادا على عائد تشغيله ودون أخذ الضمانات الشخصية والمادية الكافية التي يمكن الرجوع إليها واستيفاء حق البنك ببيعها(Rhodes,2009).

3) السماح للعميل باستخدام التسهيلات الممنوحة له قبل استيفاء الشروط وتقديم المستندات والوثائق والتعهدات اللازمة المنصوص عليها في صلب الموافقة الائتمانية أو التي تقتضيها طبيعة العملية الممولة وبالتالي إذا حدث عائق حال دون استيفاء هذه الشروط فإنه يكون من الصعب على لبنك استيفاء حقوقه من العميل .

4) السماح للعميل باستعمال مبلغ التسهيلات دفعة واحدة وبالتغاضي عن شروط استخدام التسهيل وكذا عن احتياجات وشروط وبيانات دراسة الجدوى المعدة عن المشروع(Rhodes,2009).

رابعا: سوء الإدارة الائتمانية:

1) عدم وجود مرجع عملي و علمي متكامل يمثل دليل عمل واضح ومفهوم ومعلن عليه ومتفق من جميع العاملين وبالتالي عدم وجود لغة مشتركة بين المستويات التنفيذية وعدم وجود نظام عمل ثابت.

2) عدم وجود أدوات ائتمانية تحليلية متفق عليها وقابلة للتطوير ومن ثم تمثل الدراسة الائتمانية عملية اجتهاد شخصي مما يدفع الباحث إلى التحيز وعدم الموضوعية.

3) إنشاء شركات فاشلة بدراسات جدوى غير حقيقية ومبنية على أسس غير سليمة وتعطي مؤشرات لا تتوافق مع طبيعة الاستثمار.(Ferreira & Matos ,2012)

4) اختيار أصحاب المؤهلات المتوسطة ليكونوا قيادات البنك التنفيذية وليرأسوا أصحاب المؤهلات العليا مما يجعل القرار الإقراضي غير مدروس بأسلوب علمي ومنهج واضح.

الفرع الثالث: مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف المحيطة:

*منشآت أو شركات إنتاجية لا تعمل بطاقاتها الكاملة وتنتشر فيها الطاقات العاطلة نتيجة لأي من الأسباب التالية:

1) نقص عنصر من عناصر التشغيل أو لا يوجد التمويل اللازم لتوفير هذا العنصر.

2) نقص أو تراجع الطلب على الإنتاج سواء لتغيير أذواق المستهلك أو لنقص القوة الشرائية نتيجة للكساد الذي حدث في المجتمع وانتشار البطالة فيه.

3) ظهور منافس جديد لديه إمكانيات هائلة وقدرات تنافسية عالية تمكنه من الإنتاج بتكلفة أقل وجودة أعلى.(Ferreira & Matos ,2012) .

المبحث الرابع : الدراسات السابقة

يتناول هذا الجزء استعراضا للدراسات السابقة العربية والإنجليزية ذات الصلة ، وقد تم ترتيب الدراسات تصاعديا من الأحدث الى الأقدم وعلى النحو الأتي :

أولا: الدراسات باللغة العربية :

1)دراسة بدران (2010) ، مدى كفاية قروض التجمع البنكي كأداة ائتمانية وكأسلوب لتوزيع المخاطر .

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم قرض التجمع البنكي كأحد الأدوات التي تستخدمها البنوك في ممارسة وظائفها الإئتمانية من جهة ولتوفير الاحتياجات المالية العملاء تلك البنوك من جهة أخرى، كما هدفت الدراسة إلى بيان مدى كفاية هذا النوع من القروض (قرض التجمع البنكي) كأسلوب لتوزيع المخاطر التي تتعرض لها البنوك عند منح التمويلات الكبيرة، والتعرف على مدى القدرة على توظيف هذه الكفاية في توزيع تلك المخاطر، كميزة لتبرير تعزيز ودعم استخدام البنوك لهذه الأداة لتمويل المشاريع

الاستثمارية، وأخيراً فقد كان من أهداف هذه الدراسة التركيز على الفوائد التي يمكن جنيها لهذا النوع من القروض وبدعم من الجهات الرسمية المالية في سوريا في توظيف السيولة الزائدة في القطاع المصرفي باتجاه تمويل المشاريع الإنمائية وخاصة في مجال تطوير البنية التحتية للدولة (الجمهورية العربية السورية). وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها : أن تنمية سوق القروض المجمّعة في سورية تحت رقابة وإشراف البنك المركزي يمكن أن يعزز مشاركة القطاع المصرفي في تمويل مشاريع البنية التحتية للدولة والمشاريع الصناعية وشركات القطاع العام الخاسرة.

2)دراسة الرياشي(2007) دراسة بعنوان مدى فاعلية القروض في تطوير المشاريع الصغيرة في الاردن:

هدفت الدراسة الى بيان مدى فاعلية القروض في تطوير المشاريع الصغيرة في الاردن من حيث: اشكال القروض، وطبيعة تلك المشاريع ، والمشكلات التي تواجهها.

وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع الافراد الذين استفادوا من القروض الممنوحة من جهات مختلفة خلال فترة الواقعة بين عام(200– 2005) والبالغ عددهم(10883) مستفيدا ومستفيدة.

ولتحقيق اهداف الدراسة قام الباحث بتطوير استبأنة تكونت بصورتها النهائية من (49) فقرة موزعة على خمسة مجالات هي: مجال الاعداد للمشاريع، ومجال التوسع في المشاريع وتطويره، والمجال الاقتصادي، والمجال النفسي والاجتماعي.

وقد اشارات نتائج الدراسة الى ان القروض ذات فعالية كبيرة في تطوير المشاريع الضغيرة في الاردن، حيث جاءات جميع المجالات بدرجة كبيرة ، اما بالنسبة لوظيفة المستفيد في المشروع فقد تبين انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) على جميع المجالات الدراسة ما عدا المجال النفسي والاجتماعي فقد كانت هناك فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط تقديرات ذوي وظيفة المستفيد في المشروع (بلا عمل) من جهة ومتوسط تقديرات ذوي وظيفة المستفيد من المشروع (متقاعد قطاع عام ، متقاعد قطاع خاص) من جهة ثانية ولصالح تقديرات ذوي وظيفة المستفيد من المشروع (بلا عمل). كما اظهرت النتائج عدم وجود فرق ذو دلالة احصائية عند المستوى الدلالة (=0.05) على جميع مجالات الدراسة وعلى الاداة ككل يعزى الى متغير الجنس.وكما اظهرت النتائج وجود فروق ذات

دلالـة احصـائية عنـد المسـتوى الدلالـة(α =0.05) تعـزى الـى متغيـر طبيعـة المشـروع علـى المجـال الاقتصـادي وذلك لصـالح طبيعة المشروع (زراعـي، تجـاري، صـنـاعي بسيط). كذلك اشـارت النتـائج عدم وجود فرق ذي دلالـة احصـائية عند مستوى الدلالـة (α =0.05) علـى جميـع مجـالات الدراسـة وعلـى الاداة ككل يعزى لمتغير اجل القروض .

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات ابرزها: العمل على ان تكون شروط القرض مسيرة ومناسبة وسهلة حسب نوع القطاع الاقتصادي الذي يعمل فيه المستفيد.

3) دراسة العريبد (2007)، دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري .

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأهمية النسبية للقروض المتعثرة وتطورها في المصرف الصناعي السوري خلال الفترة من عام 1998 حتى عام 2005، اتماداً لى البانات المالية لتلك الفترة، ومن خلال تقييم الإجراءات المتبعة من قبل المصرف لمعالجة تلك القروض.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج تشير إلى وجود قصور واضح لدى المصرف في إعداد الدراسات الائتمانية وفقاً للمعاير والأعراف الفنية المصرفية، وغياب المتابعة الميدانية الميدانية والمستمرة لنشاط العميل ونتائج أعماله وتطورها بعد منح القرض، مما أدى إلى نشوء ائتمان مصرفي متعثر. وخلصت الدراسة إلى بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في تحسين الدراسات الائتمانية اللازمة وتطويرها وتفعيلها لاتخاذ قرار إقراض مناسب ومن أهم هذه التوصيات الاعتناء بشكل أكبر في عملية دراسة جدوى المشاريع المقدمة من قبل المقترضين المحتملين قبل تقديم القروض لهم ومتابعة سير أعمالهم مالياً بعد منحهم تلك القروض، وأخيراً إعادة جدولة القروض المتعثرة عند حدوثها واحتساب نسبة من الدفعات (ومنذ بداية التسديد) باتجاه المبلغ الأصلي للقرض.

4)دراسة زايدة (2006)، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني .

هدفت هذه الدراسة للتعرف على ظاهرة تعثر "التسهيلات الائتمانية" التي تتعرض لها المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، وقد تم الحديث عن أهم المؤشرات المصرفية والمالية وأداء البنوك في الفترة ما بين ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ بشكل عام وتم الاستنتاج ؛ بأن هناك العديد من العقبات التي تواجه

السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، والتي بدأ تفاقمها مع بداية انتفاضة الأقصى. وقد تم التعرف على حجم الديون المتعثرة ومخصصاتها في الجهاز المصرفي الفلسطيني، من خلال عرض كشف الديون المصنفة من العام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٥، وكان من الواضح أن هناك ديون متعثرة بدون شك لدى كل البنوك ، تفاوتت ما بين البنوك الوطنية والوافدة، وذلك اعتماداً على المخصصات الخاضعة لهذه الديون وكبر حجمها .وتضمنت هذه الدراسة أيضاً استكشاف أسباب التعثر المصرفي من خلال استبيان الدراسة. وقد تم الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات، كان من أبرزها:- الأوضاع السياسة والاقتصادية المتردية، بعيداً عن الأسباب الائتمانية الأخرى، ساهمت بنسبة عالية في ارتفاع نسب التعثر في المصارف جميعها .. أوضحت الدراسة أن نسبة الديون المتعثرة إلى التسهيلات الائتمانية الممنوحة في المصارف العاملة في فلسطين، في السنوات (2000-2003) من أكثر السنوات تعثراً في المصارف . أما بالنسبة لأهم التوصيات فقد كانت متمثلة :ضرورة تبني المصارف العاملة في فلسطين إنشاء صندوق لمعالجة الديون المتعثرة للحد من الخسائر الواقعة على بعض المصارف، على أن تكون موارده استقطاعات تدفعها المصارف من جملة الأرباح المتحققة من استثماراتها، ومن مساهمة بعض المؤسسات العاملة في المجال المصرفي والمالي كمؤسسة ضمان الودائع وسوق الأوراق المالية وغيرها.

5) دراسة الزامل (2005) دراسة بعنوان: أثر برامج الشركة الاردنية لضمان القروض على حجم الائتمان للبنوك التجارية الاردنية للفترة(1995_2004):

هدفت هذه الدراسة الى قياي وتحليل درجة تاثير برامج ضمان القروض وبرامج ضمان ائتمان الصادرات التي تنفذها الشركة الاردنية لضمان القروض، وكذلك قياس اثر سعر الفائدة ومعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي على حجم الائتمان لدى البنوك التجارية الاردنية الممنوح لمختلف القطاعات الاقتصادية وتم قياس ذلك من خلال بناء نموذج رياضي اعتمد على البيانات المنشورة والمتعلقة بحجم الائتمان للبنوك التجارية الاردنية عينة الدراسة، والبرامج التي قدمتها الشركة خلال الفترة(1995-2004م) بستخدام الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression)، وكذلك تم التحليل باستخدام نسب ومعدلات نمو برامج الشركة الاردنية لضمان القروض مقارنة مع نسب ومعدلات نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية الاردنية.

وتوصلت هذه الدراسة الى العديد من النتائج من اهمها، وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى (1%) بين المتغيرات المستقل(المتمثل ببرامج الشركة الاردنية لضمان القروض والمقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الانتاجية وقروض الافراد وائتمان الصادرات) وحجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية الاردنية، وعلاقة ايجابية ذات دلالة احصائية عند المستوى(5%) لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، وعدم وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل (سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية) وحجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية الاردنية.

وخلصت الدراسة الى عدد من التوصيات كان اهمها : ضرورة وضع منهجيات من قبل البنوك التجارية الاردنية للوصول الى المقترضين من اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الاخرى ،وحث البنوك على زيادة السقف المخصصة لها واستغلال هذه السقف، وضرورة تخفيض سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية وخاصة المضمونة من قبل الشركة الاردنية لضمان القروض، وان تقوم الشركة بالاتصال مع المستفيدين من خدماتها من خلال عقد الدورات التدريبية والزيارات الميدانية وبالتالي نشر ثقافة الشركة في المجتمع الارني، بالاضافة الى عدد من التوصيات الاخرى.

ثانيا : الدراسات باللغة الانجليزية :

1- Wasan et also (2013)،"Accural Quality and Borrowing Costs in the Syndicated Loans Markets".

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة ما بين التزام المقترضين (جودة الاستحقاق) للقروض الضخمة وتكاليف القروض (رسوم وفوائد القروض) في سوق التعامل بالقروض المجمعة. ومن خلال استخدام نموذج كبير من القروض المجمعة، وخصائص البنوك المقرضة والجهات المقترضة، فقد تم التوصل لعدة نتائج أهمها:

1) ارتباط جودة سداد القروض بالمعلومات المستسقاة عن الجهات المقترضة وعملياتها.

2) تأثير التأخر في سداد القروض أو عدم سدادها كلياً على مستقبل الجهات المقترضة من حيث هيكليتها المؤسسية وحرية إجراء تعاملاتها المالية لاحقاً حيث أن هذه الحالات ينتج عنها خسائر تؤد بالنتيجة إلى التشدد في تقديم التسهيلات من جهة المقرضين من ناحية وفي ازدياد حوكمتهم على المؤسسات المتعثره وتدخلهم في الجوانب الإدارية لها لكونهم من أهم حاملي المخاطرة عند نجاح أو فشل المؤسسة المقترضة وبالتالي العودة للالتزام بالتسديد من خلال إعادة جدولة قروضهم.

2- Ferreira and Matos (2012)،"Universal Banks and Corporate Control: Evidence from the Global Syndicated Loan Market".

هدفت الدراسة إلى التعرف على آثار التحكم المؤسسي للمؤسسات المالية على المؤسسات المقترضة في سوق القروض المجمعة إما من حيث العضوية في مجالس إدارتها، أو بالاحتفاظ بأنصبة (أسهم) فيها.

وقد تم من خلال هذه الدراسة التوصل لنتائج عدة، من أهمها:

1) أن المؤسسات المقرضة تفضل تقديم القروض الضخمة للمؤسسات التي يكون للمقرضين تحكم فيها(بأي من النوعين المذكورين سلفاً من أساليب التحكم) .

2) أن فوائد وأرباح المؤسسات المقرضة تتأثر بشكل إيجابي بمدى حوكمة تلك المؤسسات على المؤسسات المقترضة.

3- Hallak and Scgure (2011)،"Why Larger Lenders Obtain Higher Return: Evidence from Sovereign Syndicated Loans ".

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوائد التي تجنيها المؤسسات المالية عند تقديمها للقروض الضخمة والتي يتم توفيرها بالاشتراك مع مؤسسات مالية أخرى معززة بالحصول على مبالغ تأمينية لحمايتها من مخاطرة تحوّل تلك القروض أو جزء منها إلى ديون متعثرة. وقد بحثت الدراسة أيضاً بالفرضية المعروفة باسم "فرضية هيكلية التجمع البنكي The Syndicate Structure Hypothesis"، والتي تربط المعدل الأعلى للسداد ودفع الفوائد من المقترضين عندما يتم جمع قروضهم الصغيرة بقرض واحد كبير. حيث وضّح الباحثان أن القائمون على القرض المجمّع يسون لتقسيم دفعات السداد بشكل يقلل من خطورة عدم تمكن المقترض من السداد.

ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج هي:

1) أن نسبة العائد على الاستثمارالتي يجنيها المقرضون نتيجة لإقراضهم مبالغاً ماليةً كبيرة تكون أعلى من تلك التي يجنيها المقرضون للمبالغ الصغيرة.

2) أن ارتباط نسبة العائد على الاستثمار بحجم المخاطرة هو ارتباط وثيق وخصوصاً فيما يتعلق بالقدرة على سداد القرض.

3) ترتفع نسبة العائد على القرض بالتكاليف التأمينية التي يخضعها المقرض للمقترض والتي هي بالأساس تغطي تكاليف تأمين الجهة المقرضة على القرض من جهة ثالثة (مؤسسات تأمين القروض).

4- Vu (2006)،"Loan Syndication Structure ,Loan Pricing , Covenants – and Banking Risk ".

هدفت الدراسة إلى تحليل بنية القروض المشتركة الأمريكية فيما يتعلق بشروط عقد القرض المختلفة ومخاطر البنوك من خلال التركيز على ثلاثة أبعاد رئيسية ضمن القرض المشترك (حجم القرض ، كثافة المشاركة ، مساهمة المصرف الرئيسي ضمن القرض) اختبرت الدراسة كيف تنعكس القيم المختلفة لبنية القرض المشترك على تسعير هذا القرض بالنسبة لكل من الجزء المسحوب وغير المسحوب من القرض والهدف الرئيسي من هذه الدراسة بيان مدى الاستقلالية المحتملة بين بنية القرض المشترك وشروط العقد غير السعرية ، تقوم هذه الدراسة بفحص العلاقة بين بنية القرض المشترك وتأثيرات غير المقترض. وقد توصلت الدراسة من خلال التركيز على الأبعاد المذكورة لعدة نتائج أهمها:

1. أن قرض التجمع البنكي له فوائد واضحة بتقليل المخاطر وتوفيرمبالغ عالية للمستفيدين (المقترضين).

2. أن من المحددات الرئيسة لتقديم القرض وشروطه التعاقدية وحجمه عدد وحجم المقرضين ومخاطر المقترضين سواء المباشرة أو غيرها.

5- Lee (2001)"The Size and Composition of Commerclal Lending Syndicate

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العوامل التي تؤثر على القرض المشترك من حيث الحجم والتركيب حيث بينت أنه يكون القرض صغير الحجم ومركز بعدد محدود من المصارف المشاركة عندما تكون المعلومات المتوفرة عن المقترض قليلة أو مخاطر الائتمان لهذا القرض مرتفعة نسبيا في حين أن المشاركة تكون منتشرة وواسعة عندما يكون المصرف المنظم للقرض جيد السمعة ويمنع المشاركين في القرض بإعادة بيع نصيبهم من القرض . وقد بينت الدراسة أن حجم القروض المشتركة قد زاد بشكل عام خاصة بعد اعتبارها وسيلة هامة من أجل تأمين التمويل اللازم للشركات والمشاريع ، كما أظهرت الدراسة أن بنيت المشاركة تكون أخذت بعين الاعتبار احتمال وقوع المقترض بعجز مالي مما يستدعي قبول جميع المشاركين بالقرض تعديل شروطه في حالات يحددها عقد المشاركة في القرض .

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتناول موضوع القروض المجمعة وأثرها على الأرباح في البنوك التجارية الأردنية وبالتالي اختصت هذه الدراسة بتناول البنوك التجارية المحلية وليست الأجنبية من ناحية، كما أنها تناولت أهم الجوانب القانونية والإجرائية حسب المشرّع الأردني في عملية تقديم القروض المجمعة.

كما أن الدراسات السابقة (حسب علم الباحث) لم تتطرق لدراسة القروض المجمعة وأثرها على أرباح المصارف ومخاطرها إنما قامت بدراسة القروض المجمعة بشكل عام أو بتناول التحكم المؤسسي للمقرضين أو الجوانب التأمينية للحصول على الاستحقاقات.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

مقدمة

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كونها سوف تقيس القروض المجمعة وأثرها على أرباح المصارف التجارية الأردنية . حيث تم تناول أكثر من حالة لمصارف تجارية في المملكة الأردنية الهاشمية وتحليل أعمالها المالية المرتبطة بالإقراض عموماً والإقراض المجمع (المشترك) خصوصاً وارتباط ذلك بأرباح تلك المصارف من جهة والقروض المتعثرة (أو الغير عاملة) من جهة أخرى.

وتستخدم الدراسة ايضا أسلوب التحليلي القياسي، وذلك من خلال وصف النموذج القياسي الخاص بتقدير أثر القروض المجمعة على الارباح المصارف التجارية الاردنية ، ومن ثم تقدير هذا النموذج بعد فحص استقرار البيانات (Stationary Test).

النموذج الاقتصادي:

سيتم تقدير دالة أثر القروض المجمعة وذلك من خلال تقدير المعادلة التالية:

$$\mathbf{CL = \alpha_0 + \alpha_1 BP_t + \alpha_2 NPL_t \ .....(1)}$$

حيث تمثل:

CL : معدل نمو القروض المجمعة

BP: معدلات التغير في متوسطات الحسابية للارباح المصارف

NPL t: معدلات النمو في القروض المتعثرة

اختبار السلسلال الزمنية

تعتبر مشكلة عدم استقرار البيانات (Nonstationary) من المشاكل الرئيسية في التحليل القياسي ، وتعاني معظم البيانات الاقتصادية من هذه المشكلة ويعود ذلك إلى أن الوسط (Mean) والتباين (Variance) يتغيران عبر الزمن، لذلك فإن استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية سيقود إلى نتائج متحيزة، حيث يمكن الحصول على قيم (t–statistic) و(F–statistic) و(R^2) ذات دلالة إحصائية عالية ولكنها لا تعطي تفسيراً ذات دلالة احصائية وتؤدي إلى استنتاجات مظللة .

وللتأكد من استقرار البيانات تطبق الدراسة اختبار ديكي- فولر الموسع (Augmented Dickey Fuller-ADF) الذي يعتمد على تقدير المعادلة التالية (Dickey and Fuller, 1981):

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \alpha_2 Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{q} \alpha_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \ldots\ldots(2)$$

حيث:

Y_t: المتغير المراد اختباره.

t: الزمن.

ε_t: حد الخطأ العشوائي غير المرتبط بمتوسط صفر وبتباين σ^2.

Δ: معامل الفرق.

α: معاملات.

ويعتمد اختبار ديكي فولر على الفرضية العدمية ($H0: \rho=1$) بالمقارنة مع الفرضية البديلة ($H1: \rho<1$) وذلك بمقارنة القيمة الإحصائية (T) (tau) المحسوبة مع القيمة المستخرجة من جدول (MacKinon)، فإذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الحرجة فإننا لا نستطيع رفض الفرضية العدمية وتكون السلسلة الزمنية مستقرة من الدرجة الصفرية أو متكاملة (Integrated) من درجة الصفر؛ I(0) ، ونستطيع بهذه الحالة استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS).

أما إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أقل من قيمة (T) الحرجة فإننا نرفض الفرضية العدمية وفي هذه الحالة تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة. ولتحديد درجة التي تصل السلسلة عندها إلى وضع الاستقرار، فإننا نعيد الاختبار بعد أخذ الفرق الأول فإذا استقرت فهذا يعني أن البيانات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) وهكذا حتى عدد (d) من الاختبارات.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الأردنية العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية.

(البنك العربي ، بنك الأردن , بنك القاهرة عمان ، بنك الإسكان ، البنك الأهلي ، بنك الإتحاد ، البنك التجاري الأردني، لمؤسسة العربية المصرفية، البنك العربي الأردني للاستثمار، سيتي بنك،، بنك الشرق الأوسط (HSBC) ، بنك الاستثمار والتمويل الأردني، البنك الإسلامي الأردني، البنك الأردني الكويتي) .

أما عينة الدراسة فتمثل أكثر من 25% من هذه المصارف – أربع مؤسسات مالية من أصل 16 مؤسسة – وهي البنك الأردني الكويتي، بنك الإسكان، البنك العربي، بنك القاهرة عمان، والتي توافرت عنها المعلومات اللازمة لعمل التحليل.

مصادر جمع المعلومات :

أعتمد الباحث على جمع المعلومات والبيانات اللازمة لخدمة الدراسة من عدد من المصادر:

المصارد الاولية :

1 كتب علمية متخصصة في مجال البحث .

2 نتائج البحوث والدراسات العلمية المنشورة.

3 المواقع التعليمية والمهنية المتخصصة في مجال البحث .

4 المقالات المنشورة ذات الصلة بموضوع البحث على الشبكة العنكبوتية .

المصارد الثانوية :

تم الاعتما على القوائم المالية للبنك التجارية الاردنية للعوام (2000–2013)

اداة الدراسة

لتحقيق اهداف الدراسة تم تحليل ما يلي :

1. القوائم المالية للبنوك الاردنية (عينة الدراسة) المدرجة في سوق عمان المالي : حيث تم الاعتماد على القوائم المالية للسنوات (2000–2013).

الأسلوب المستخدم في التحليل :

تم استخدام برمجية (E views) لبيان استقرارا السلسلال الزمنية ، وتم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) من خلال تطبيق اختبار الانحدار البسيط وذلك لاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها، .

الفصل الرابع

التحليل والنتائج

الفصل الرابع

التحليل والنتائج

أختبار استقرارية السلاسل الزمنية

لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية تم أجراء بعض الاختبارات الاحصائية لبيان العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات الدراسة حسب المعادلات التي تم ذكرها في السابق ، فقد أظهرت نتائج اختبارات جذور الوحدة للمتغيرات محل الدراسة، والتي تشمل القروض المجمعة وارباح المصارف التجارية كما في الجدول رقم (1) . ويتضح من الجدول أن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات محل الدراسة غير ساكنة في مستوياتها، حيث أن جميع القيم المقدرة لقيم (t) سواء باستخدام اختبار ADF أو اختبار P–P أقل من القيم المجدولة (الحرجة) في قيمتها المطلقة، مما يعني أنها غير معنوية إحصائياً. بمعنى آخر أنه بناء على النتائج الإحصائية بالجدول السابق، فإنه تم قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغيرات موضع الدراسة في مستوياتها، إلا أنه عند احتساب الفروق الأولى لهذه المتغيرات نجد أنها تصبح معنوية، مما يعني إمكانية رفض فرضية العدم المتمثلة في عدم سكون المتغيرات في مستوياتها واحتوائها على في اختبار. وباختصار، فإن السلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة متكاملة من الدرجة(1) ما يعني إمكانية تكاملها تكاملاً مشتركاً.

جدول (1)

(نتائج اختبارات جذور الوحدة للمتغيرات)

Variables	ADF	ADF	P–P	P–P
	Levels		levels	
القروض المجمعة	−1.828	−1.847	−1.707	−1.757
ارباح المصارف التجارية	−3.324	−3.346	−2.672	−2.648
	1st. Differences		1st. Differences	
القروض المجمعة	−3.986	−3.957	−5.096	−5.050
ارباح المصارف التجارية	−5.801	−5.746	−5.567	−5.489

تحليل التكامل المشترك:

والآن وبعد أن تم إجراء اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات موضع الدراسة وثبت أن المتغيرات تتصف بأنها متكاملة من الدرجة الأولى (1) ، نتحول بالحديث إلى موضوع التكامل المشترك بينها. وأساس طريقة التكامل المشترك، كما سبق الإشارة إلى ذلك، تقوم على أن متغيرين غير ساكنين يمكن أن يتكاملا تكاملاً مشتركاً (لهما علاقة توازنية في المدى الطويل) إذا كان في انحدار أحدهما على الآخر كانت البواقي نفسها ساكن، فإنه حتى وإن لم تكن السلاسل الزمنية (منفردة) ساكنة، فإن التركيبات الخطية لها يمكن أن تكون ساكنة وذلك بسبب أن قوى التوازن تميل إلى الاحتفاظ بهذه السلاسل الزمنية معاً في المدى الطويل. وعندما يحدث ذلك، فإن المتغيرات يمكن أن تعتبر متكاملة تكاملاً مشتركاً. ومن ثم فإن مفردات تصحيح الخطأ تنشأ لكي تأخذ في الحساب الانحراف في الأجل القصير عن العلاقة التوازنية طويلة المدى الناتجة من التكامل المشترك.

وطبقاً لهذا الاختبار يتم أولاً تقدير معادلة التكامل المشترك بين معدل ارباح المصارف التجارية والقروض المجمعة وذلك على النحو التالي:

$$Yt = \alpha + \beta Xt + Єt \qquad (2)$$

وهذه هي معادلة انحدار التكامل المشترك والتي ترصد العلاقة طويلة المدى بين معدل ارباح المصارف التجارية والقروض المجمعة وذلك عند تحقيق الشرطين الآتيين:

1. يجب أن يكون المتغيرين متكاملين من نفس الدرجة.
2. حد الخطأ في المعادلة السابقة (Єt) يجب أن يكون ساكناً (Stationary).

وفي خطوة أخرى، يتم بعد ذلك فحص والتأكد من استقرار البواقي (Residuals) المحسوبة في المعادلة السابقة وذلك باستخدام اختبار ديكي- فوللر الموسع (ADF test) وذلك طبقاً للمعادلة التالية:

$$\Delta Єt = \lambda\, Єt-1+ \Sigma\beta\, \Delta Єt-1+ \omega t \qquad (3)$$

فإذا كانت البواقي ساكنة، فإن هذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرين Xt و Yt وأن بينهما علاقة توازنية في الأجل الطويل. ويتم قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم سكون البواقي في المستوى إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أصغر من قيمة (t) الحرجة. أما في حالة رفض الفرضية الصفرية، فإن هذا يعني سكون البواقي وبالتالي وجود تكامل مشترك وعلاقة مستقرة بين الأجل الطويل بين المنغيري.

ويتضح من خلال الجدول (2) رفض فرضية العدم وذلك بعد مقارنة قيم (t) المحسوبة مع قيم (t) المجدولة (الحرجة) طبقاً ، مما يعني سكون بواقي معادلة التكامل المشترك بين كل من ارباح المصارف التجارية والقروض المجمعة .

جدول (2)

نتائج اختبارات جذر الوحدة البواقي معادلة التكامل.

P–P		ADF	
Levels		Levels	
−2.631	−2.605	−3.350	−3.220
1st. Differences		1st. Differences	
−5.433	−5.502	−5.569	−5.613

وهذا يشير إلى وجود تكامل مشترك بين معدل ارباح المصارف التجارية والقروض المجمعة (هناك علاقة طويلة الأجل بينهما).

تحليل العلاقة السببية:

أما الآن وبعد أن اتضح أن معدل ارباح المصارف التجارية والقروض المجمعة يتصفان بخاصتي جذر الوحدة والتكامل المشترك وبالتالي استقرار العلاقة طويلة المدى، فإننا نتحول بالحديث إلى تحليل وقياس العلاقة السببية واتجاهها بين هذين المتغيرين وذلك في الأجل القصير. وعندما نتحدث عن العلاقة السببية في عرف الاقتصاد القياسي، فنحن نتساءل عن ما إذا كان التغير في متغير ما يسبب التغير في متغير آخر. وتعد مساهمة Granger (1969) الأبرز بين باقي الدراسات التي تعرضت لمفهوم السببية. وطبقاً له، فإن التغير في متغير ما (Xt) يسبب التغير في متغير آخر (Yt) بمعنى أن (Xt➔Yt) وذلك عندما يكون توقع قيم Yt الحالية بشكل أفضل باستخدام قيم Yt الماضية وذلك بالمقارنة مع توقعها بدون هذه القيم. وهذا يشير إلى أن التغيرات في Xt تسبق التغيرات في Yt.

ومن أجل قياس السببية في الأجل القصير بين معدل ارباح المصارف التجارية والقروض المجمعة فقد تم استخدام منهجية سببية جرانجر (Granger's Causality) وذلك على النحو التالي:

$$Yt = \sum \alpha i Yt-i + \Sigma \beta j Xt-j + Ut$$

$$Ho : \beta j = o \ (X \rightarrow Y)$$

$$HA : \beta j \neq o \ (X \rightarrow Y)$$

ويوضح الجدول (3) نتائج التقدير لهذا التحليل. ومن الواضح قبول فرضية العدم القائلة بانتفاء وجود السببية بين معدل ارباح المصارف التجارية والقروض المجمعة في الأجل القصير، لكن وجود السبية بينهما في الاجل الطويل .

جدول (3)

اختبار العلاقة السببية

فرضية العدم: Ho	إحصائية F	الاحتمالية (Probability)
CA ⇸ TOT	0.41	0.67
TOT ⇸ CA	1.17	0.32

أختبار Diagnostic Statistics

وللتعرف على تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وهو ربحية البنوك التجارية والقروض المتعثرة ، وللتعرف على مقدار هذا التأثير من خلال معرفة قيم المعلمات فان ذلك سيتم باستخدام منهجية ARDL، والتي لها ميزة بان المعلمات الناتجة عنها تتميز بواقعيتها، وبغض النظر عن مستوى أو درجة الاستقرار. إن نتائج الاختبارات الأولية (Diagnostic Statistics)، والمعنية بالتأكد من صحة النموذج، أوضحت أن النموذج محدد بصورة جيدة. فقد أظهرت نتائج الاختبارات القياسية الضرورية للكشف عن مدى صحة النموذج عدم وجود أية مشاكل قياسية قد تؤثر سلباً على دقة أو تحيز في نتائج الاختبارات. ويتبين من الجدول رقم (4) أن النموذج اجتاز جميع اختبارات التحقق من صحته بنجاح. فلم تظهر نتائج اختبارات كاي سكوير (X^2 Test) أية أدلة على وجود ارتباط ذاتي للاخطاء العشوائية (Residual Serial Correlation)، كما لم يظهر اختبار RESET لرامزي أية أدلة على وجود خلل في هيكلية النموذج Misspecification، بالإضافة إلى أن اختبار كاي سكوير لم يظهر أية مشاكل تتعلق بالتوزيع الطبيعي للخطأ العشوائي أو Heteroscedasticity.

ويشير اختبار ARDL أن نتيجة CL(-1)، والتي تقيس قدرة النموذج على العودة إلى التوازن بعد حصول أي خلل أو اضطراب نتيجة لأمر طارئ كالأزمات المالية، على أن هنالك علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات، حيث أن إشارة CL(-1) سالبة وقيمتها اقل من الواحد صحيح ومؤكدة عند درجة معنوية 1%، مما يثبت استقراراً في النموذج، من ناحية، وان هنالك علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات الداخلة في النموذج من ناحية أخرى.

جدول رقم (4)

نتائج تقدير النموذج باستخدام منهجية ARDL

Variable	coefficient	Std. Error	t-ratio	Probability
BP	0.856	0.27	8.44	0.00
NPL	0.78	0.043	17.9	0.00
CL(-1)	-0.248	-	-3.54	0.0035
R-squared	0.97			
D.W	2.79			
Diagnostic Tests:			F-test	Probability
Serial Correlation			3.03	0.125
RESET			0.678	0.437
Heteroscedasticity			0.322	0.577

إن نتائج ARDL والتي تعتمد خاصية Schwarz Bayesian Criteria (SBC) والمبينة في الجدول رقم (4) توضح بان المتغير المستقل لها تأثير فعال ومؤكد كما يتضح ذلك من خلال قيم (t-statistics) وتنسجم أيضا مع النظريات الاقتصادية حيث ان ارتفاع معدل القروض المجمعة (CL) بمقدار 1% سوف يؤدي إلى ارتفاع الارباح المصارف في البنوك الارنية بمقدار (0.856%).

ولتقدير مستوى ارتفاع الارباح المصارف في البنوك التجارية من خلال القروض المجمعة (2000–2013) حيث تم ذلك من خلال المعادلة المقدرة والناتجة عن استخدام منهية ARDL، حيث بينت النتائج والموضحة في الجدول رقم (5) ان معدل النمو الارباح في المصارف التجارية الاردنية من خلال معدل القروض المجمعة يصل في نهاية الفترة المقدرة (2013) إلى ما نسبته (5.51%).

دول رقم (5)

معدلات النمو ارباح المصارف خلال الفترة (2000–2013)*

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل النمو المتوقع	3.60	3.73	3.81	3.91	4.02	4.13	4.27	4.43	4.59	4.76	4.94	5.12	5.31	5.51

*** تم إدخال سنة 2000 لمقارنتها بالسنة الفعلية.**

اختبار فرضيات الدراسة

1. **اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى (α =0.05) للقروض المجمعة على أرباح المصارف التجارية الأردنية .

للاجابة على هذا الاختبار تم تحليل القوائم المالية الخاصية بالبنوك التجارية الاردنية ضمن عينة الدراسة للعوام (2000–2013) باستخدام برنامج (SPSS 16) ، وقبل تطبيق تحليل الانحدار البسيط تم اختبار صلاحية نموذج الدراسة عن طريق تحليل التباين للانحدار حسب الجدول التالي :

جدول رقم(4)

نتائج تحليل التباين للانحدار(Analysis Of variance) للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية الاولى .

المصدر	درجات الحرية	معامل التحديد R^2	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
الانحدار			18.309	4.862	**7.529**	
الخطأ	(1، 12)	0.43	7.100	0.139		**0.000**
الكلي			25.409			

***ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة 0.05 أو أقل**

يوضح الجدول (4) صلاحية نموذج اختبار فرضية الدراسة الرئسية الاولى، ونظراً قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية على مستوى دلالة(α ≤0.05) ودرجات حرية(1، 12)، حيث إن القروض

المجمعة تفسر (43%) من التباين في ارباح المصارف البنوك التجارية الاردنية ، وهذا يؤكد دور وأثر القروض المجمعة في ارباح المصارف التجارية الاردنية . وبناء على ذلك نستطيع اختبار فرضية الرئيسية الاولى .

جدول رقم (5)

نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير المتغير المستقل القروض المجمعة على أرباح المصارف التجارية الأردنية.

المتغير المستقل	B	الخطأ المعياري	Beta	المحسوبة tقيمة	tمستوى دلالة
القروض المجمعة	0.446	0.106	0.446	**3.548****	**0.001**

***ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة 0.05 أو أقل**

يشير الجدول رقم (5) إلى أن قيمة t المحسوبة (3.548) و هي ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α =0.05) وهذا يعني بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى (α =0.05) للقروض المجمعة على أرباح المصارف التجارية الأردنية . وهذا ما تؤكده مستوى الدلالة المعنوية (sig) البالغة (0.001) وهي دالة عند مستوى معنوية (5%) ، ومما سبق يجب رفض الفرضية الصفرية التي تنص على لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى (α =0.05) للقروض المجمعة على أرباح المصارف التجارية الأردنية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى (α =0.05) للقروض المجمعة على أرباح المصارف التجارية الأردنية .

2. **اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى (α =0.05) للقروض المجمعة على القروض المتعثرة للمصارف التجارية الأردنية .

للاجابة على هذا الاختبار تم تحليل القوائم المالية الخاصية بالبنوك التجارية الاردنية ضمن عينة الدراسة للعوام (2000−2013) باستخدام برنامج (SPSS 16) ، وقبل تطبيق تحليل الانحدار البسيط تم اختبار صلاحية نموذج الدراسة عن طريق تحليل التباين للانحدار حسب الجدول التالي :

جدول رقم(6)

نتائج تحليل التباين للانحدار(Analysis Of variance) للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية .

المصدر	درجات الحرية	معامل التحديد R^2	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
الانحدار	(1، 12)	0.31	16.120	5.319	**6.618**	**0.003**
الخطأ			9.289	0.026		
الكلي			25.409			

***ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة 0.05 أو أقل**

يوضح الجدول (6) صلاحية نموذج اختبار فرضية الدراسة الرئسية الثانية، ونظراً لأن قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية على مستوى دلالة($\alpha \leq 0.01$) ودرجات حرية(1، 12)، حيث إن القروض المجمعة تفسر(31%) من التباين في القروض المتعثرة للمصارف البنوك التجارية الاردنية ، وهذا يؤكد دور وأثر القروض المجمعة في القروض المتعثرة للمصارف التجارية الاردنية . وبناء على ذلك نستطيع اختبار فرضية الرئيسية الثانية .

جدول رقم (7)

نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير المتغير المستقل القروض المجمعة على القروض المتعثرة للمصارف التجارية الأردنية.

المتغير المستقل	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمةt المحسوبة	مستوى دلالةt
القروض المجمعة	0.381	0.118	0.321	**5.003****	**0.00**

***ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة 0.05 أو أقل**

يشير الجدول رقم (7) إلى أن قيمة t المحسوبة (5.003) و هي ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α =0.01) وهذا يعني بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى (α =0.05) للقروض المجمعة على القروض المتعثرة للمصارف التجارية الاردنية . وهذا ما تؤكده مستوى الدلالة المعنوية

(sig) البالغة (0.00) وهي دالة عند مستوى معنوية (5%) ، ومما سبق يجب رفض الفرضية الصفرية التي تنص على لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى (α =0.05) للقروض المجمعة على القروض المتعثرة للمصارف التجارية الاردنية ، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى (α =0.05) للقروض المجمعة على القروض المتعثرة للمصارف التجارية الاردنية.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

النتائج

بعد العرض السابق لنتائج الدراسة توصلت الدراسة الى :

1. أظهرت الدراسة أن المتغير المستقبل المتمثل بالقروض المجمعة والمتغيرات التابعة المتمثلة بالارباح المصارف التجارية والقروض المتعثرة للمصارف التجارية الاردنية جاءت غير ساكنة أي انها متكاملة بالدرجة الاولى حسب اختبار (ADF) ، أي أن كلا المتغيرات متشاركة فيما بينما على المدى الطويل ، ويظهر هذا أن أثر القروض المجمعة على كل من الارباح والقروض المتعثرة للمصارف التجارية الاردنية لا يوجد في مدة القصير الاجل بل على الطويل الاجل وان هناك علاقة متوازنة بين المتغير المستقل والمتغير التابع في هذه الدراسة ، وتتفق هذه النتجية مع نتيجة دراسة (Hallak & Scgure,2009) التي توصلت على وجود علاقة مرتبطة أي مشتركة بين الارباح والقروض المجمعة.

2. اظهرت الدراسة أن البنوك التجارية الاردنية لديها اهتمام كبير في القروض المجمعة لانها تعتبر مصدر تمويلي كبير مما يتناسب مع الاحتياجات المالية المتزايدة للمشاريع الخاصة ، وهنا اتفقت هذه النتجية مع دراسة (بدران ،2010) التي توصلت أن القروض المجمعة تتعبر أهم مصدر تمويلي للبنوك .

3. توصلت الدراسة أن القروض المجمعة كمتغيرا مستقلا له أثر ذو دلالة احصائية على المتغير التابع ارباح المصارف التجارية ، وهذه دلالة على أن القروض المجمعة لها اعتبار كبير لدى البنوك التجارية ما لها من دور فعال في رفع مستوى الارباح في المصارف التجارية الاردنية ، وتتفق مع كل من (Wasan & other ,2013) ودراسة (Ferrira & Matoes,2010).

4. اظهرت الدراسة أن القروض المجمعة لها أثر ذو دلالة احصائية على القروض المتعثرة للمصارف التجارية الاردنية كمتغير تابع .

التوصيات

توصي الدراسة بما يلي :

1. بـالنظر إلـى واقـع الاقتصـاد الاردنـي بقطاعاتـه وشـركاته المختلفـة أن نقـرَّ بـأن تنميـة سـوق القـروض المجمعـة فـي الاردن تحـت رقابـة وإشـراف البنـك المركـزي يمكـن أن يعـزز مشـاركة القطـاع المصـرفي فـي تمويـل مشـاريع البنيـة التحتيـة للدولـة والمشـاريع الصـناعية وشـركات القطـاع العـام الخاسرة .

2. التأكيـد علـى المصـارف التجاريـة الاردنيـة بالاهتمـام فـي القـروض المجمعـة كونهـا أسـلوب توزيـع المخـاطر التـي تتعـرض لهـا هـذه المصـارف عنـد مـنح التمـويلات كبيـرة وخاصـة للقطـاع الخاص .

3. العمـل علـى تعزيـز ودعـم البنـوك الاردنيـة التـي تسـتخدم القـروض المجمعـة وتعبرهـا اداة للتمويل للمشاريع الاستثمارية من قبل البنك المركزي الاردني .

4. زيـادة اهتمـام المصـارف التجاريـة الاردنيـة بـالقروض المجمعـة لمـا لهـا مـن دور فـي الحـد من القروض المتعثرة في هذه المصارف .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أبو حمد قدوري ، رضا الصاحب (2005) ، **ادارة المصارف** ، جامعة الموصل ، العراق .

بدران ، ليلي (2010) ، **مدى كفاية قروض التجمع البنكي كأداة ائتمانية وكأسلوب لتوزيع المخاطر** ، بحث منشور ، جامعة دمشق ، سوريا

بو ذياب ،سليمان (1996) ، **اقتصاديات النقود والبنوك** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ص 113 ، بيروت .

جهماني ، عمر عيسى (2006)، " **مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر البنوك**" : **دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الأردني مجلة الإدارة العامة** ، العدد الأول ،المجلد ٤١ .

جودة ، رضا عبد المعطي (1999) ، "**إدارة الإئتمان** " دار وائل للنشر والتوزيع , عمان .

حبش ، محمد سمير (2002)،" **إدارة العمليات المصرفية الدولية** " – مكتبة شومان – عمان.

حنفي ،عبدالغفار (2006) ، **الاسواق والمؤسسات المالية** ، الدار الجامعية ، مصر

الخطيب , سمير (2007)،" **قياس وإدارة المخاطر في البنوك** " – منشأة المعارف – مصر .

داود، نعيم (2011)، "**دراسة الجدوى الاقتصادية**" – دار البداية ناشرون وموزعون – عمان

داوود، محمد موسى(2004) ، **قروض التجمع البنكي**، معهد الدراسات المصرفية

الرياشي ، خالد (2007)، **مدى فاعلية القروض في تطوير المشاريع الصغيرة في الاردن** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة عمان العربية ، الاردن

الزامل ، نواف (2005) ، **أثر برامج الشركة الاردنية لضمان القروض على حجم الائتمان للبنوك التجارية الاردنية للفترة (1995-2004)** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عمان العربية ، الاردن .

زايدة ، دعاء (2006) ، **التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة غزة ، فلسطين .

الزبيدي , حمزه محمود (2002)،" **إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الإئتماني** " – الوراق للنشر والتوزيع _ عمان .

صادق، عبد الكريم وآخرون (1986)، "**المالية العامة**" – الدار الجامعية – بيروت

الصالحي، نذير (2011)، "**القروض المتبادلة – مفهومها وحكمها وتطبيقاتها المعاصرة**" – دار النفائس للنشر والتوزيع – عمان.

عبد الله، أمين ؛صباح، سالم، " **برنامج تدريبي في معالجة الديون المتعثرة** "، معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية، البيرة، فلسطين ،٢٠٠١.

عبد المطلب ، د. عبد الحميد (2005)، " **البنوك الشاملة عملياتها إداراتها** " – الدار الجامعية , القاهرة .

عبدالمطلب ، عبدالمجيد (2002) ، **العولمة : اقتصاديات البنوك** ، الدار الجامعية ، مصر .

العربيد ، نضال (2007) ، **دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري** ، بحث منشورة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد 23– العدد الثاني.

عقل، مفلح (2012)، "**الائتمان المصرفي ومخاطره – مدخل نظري وعملي**" – اتحاد المصارف العربية – إدارة البحوث.

النمري ، أحمد نبيل (1981) ، **مبادئ في العلوم المصرفية** ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتزيع ، الاردن .

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

A P Faure (2013): "Banking: An Introduction" – © Quoin Institute (Pty) Limited.

A P Faure (2013): "Financial System: An Introduction" – © Quoin Institute (Pty) Limited.

Blaise Gdanecz (2009): " The syndicated loan market: development and implications" , Article, BIS Quarterly Review "

Chatterji & Hedges (2001): "Loan Workouts and Debt for Equity Swaps, John Wiley & Sons, England.

Esty, B., and W. Megginson, 2003, Creditor rights, enforcement, and debt ownership structure: Evidence from the global syndicated loan market, Journal of Financial and Quantitative Analysis 38, 37-59

Ferreira and Matos "2012"،"Universal Banks and Corporate Control: Evidence from the Global Syndicated Loan Market".

Hallak & Scgure "2011"،"Why Larger Lenders Obtain Higher Return: Evidence from Sovereign Syndicated Loans".

Iannotta, G. (2006). "Testing for opaqueness in the European banking industry: evidence from bond credit ratings." Journal of Financial Services Research 30, 287–309.

Lee "2001"THE SIZE AND COMPOSITION OF COMMERCIAL LENDING SYNDICATES."

Mugasha (2007) : "The Law of Multi-Bank Financing: Syndicated Loans and the Secondary Loan Market".

Rhodes, Tony (2009): "Syndicated Lending: Practice and Documentation, 5th edition"

Sagner, James and Jacobs, Herbert (2011): "Handbook of Corporate Lending: A Guide for Bankers and Financial Managers"

Simpson, Stephen D. (2015): " The Banking System: Commercial Banking - How Banks Make Money".

Taylor J.B. (2009), “The Financial Crisis and the Policy Responses: an Empirical Analysis of What Went Wrong”, National Bureau of Economic Research Working Paper Series, No. 14631.

VU "2006"،"Loan Syndication structure –Loan pricing – Covenants – and Banking Risk ".

Wasan & others "2013"،"Accural Quality and Borrowing Costs in the Syndicated Loans Markets".

WU et al (2013): "The Cascade Effect on Lending Conditions: Evidence from the Syndicated Loan Market"

ثالثا : الكتب الالكترونية

A P Faure (2013): "Banking: An Introduction" – © Quoin Institute (Pty) Limited.

A P Faure (2013): "Financial System: An Introduction" – © Quoin Institute (Pty) Limited.

Simpson, Stephen D. (2015): " The Banking System: Commercial Banking - How Banks Make Money".

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1) : الجداول الاحصائية

Regression

Notes

Output Created		12-Apr-2015 11:20:45
Comments		
Input	Data	C:\Users\Admin\Desktop\DATANEW.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	13
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
Syntax		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT S6 /METHOD=ENTER S1 S2 S3 S4 S5.
Resources	Processor Time	00:00:00.031
	Elapsed Time	00:00:00.062
	Memory Required	3460 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

```
[DataSet1] C:\Users\Admin\Desktop\DATANEW.sav
```

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	S1 , S2 , S3	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: S6

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.603[a]	.43	.308	.34535

a. Predictors: (Constant), S1, S3, S2

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.53[a]	.31	.308	.34535

a. Predictors: (Constant), S1, S3, S2

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	18.309	1	4.862	7.529	.000[a]
	Residual	7.100	12	0.139		
	Total	25.409	13			

a. Predictors: (Constant): S3, S2

b. Dependent Variable: S1

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	16.120	1	5.319	6.618	.000[a]
	Residual	9.289	12	0.026		
	Total	25.409	13			

a. Predictors: (Constant): S3, S2

b. Dependent Variable: S1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	0421	0.493		3.548	0.006
	S1	0.446	0.106	0.446	3.548	0.042

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	0421	0.493		3.548	0.006
	S1	0.446	0.106	0.446	3.548	0.042

a. Dependent Variable: S3

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.421	0.493		5.003	0.000
	S1	0.381	0.118	0.321	5.003	0.000

a. Dependent Variable: S3